

د. يوسف الشويري

## الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال

في

" مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية "

مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

١٢ مارس / آذار ٢٠٠٣

إذا جاز لنا ان نقوم بعملية تصنيفية قائمة على المقارنة بين حقبات تاريخية مختلفة، يمكن القول ان الدول العربية قد اجتاحتها أو اقتربت منها ثلاث موجات من المؤسسات الديمقراطية والمفاهيم، المرتبطة بها، وبالمعنى العريض الفضفاض للديمقراطية.

فكان أولاً عصر النهضة، وهو العصر الذي بدأ بإصلاحات محمد علي باشا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، واستمر حتى بداية القرن العشرين. وهو عصر الانتقال البطيء أو المتسارع الذي دمج أراضى الدولة العثمانية أو ربطها بالسوق الرأسمالية العالمية. وهي السوق التي أخذت في التوسع والانتشار اثر الثورة الصناعية والثورتين الأمريكية والفرنسية. وهو عصر قام سياسياً على ثنائية السلطان وحاشيته أو ولاته من جهة، والبيروقراطية المتنورة والمجالس المحلية، من جهة أخرى. غير ان المعلم السياسي الرئيسي الذي اخترق هذا العصر وترك بصماته في منجزاته ومؤسسته فكان مفهوم الشورى.

وعنى هذا المفهوم ضرورة الخروج من حالة الاستبداد الفردي الى رحاب العمل المشترك أو الشراكة بين السلطان ورعيته الممثلة، بنخبها الدينية والفنية والعسكرية ذات التطلعات القائمة على ضرورة إعادة قراءة التاريخ الاسلامي السياسي والفكري والاجتماعي، وفي ضوء تطورات المدنية الحديثة. وقد مثل هذا التيار النهضوي شخصيات فكرية وسياسية وعسكرية مثل خير الدين التونسي، ومحمد عبده، واحمد عرابي، وعبد الرحمن الكواكبي، وغيرهم من الكتاب والأدباء والصحافيين والمدرسين والأطباء والصيادلة. ووقفت خلف هؤلاء وأولئك حركة العثمانيين الجدد والخط التجديدي الذي مثله مدحت باشا في قلب الدولة العثمانية.

ولقد اخترق عصر النهضة أو سار في محاذاته، عصر الاستعمار ثم الاستقلال، وهو العصر الثاني في عمليتنا التحقيقية هذه. ويمكن القول ان هذا العصر في جانبه الاستعماري والاستقلالي قد امتد منذ مطلع القرن العشرين حتى أوائل عقده السادس وإعلان استقلال الجزائر. وتبرز للعيان في هذه المرحلة الثانية، وربما للمرة الأولى، ملامح تكون حركات سياسية واضحة الأهداف والأسس، والقائمة على ثنائية جديدة تتمثل في الاحتراف السياسي المحلي في مواجهة الإدارة الاستعمارية في معظم البلدان العربية.

ولذلك يمكن القول ان هذا العصر قد انتج السياسي العربي المحترف والذي يخوض غمار نشاطاته ضمن إطار تجمع سياسي يشكل الاستقلال عقدة أو اصره الثابتة. وكان هذا السياسي المحترف ينهض بأعباء مهماته ضمن دائرة من الأنصار والحلفاء الذين يشكلون قاعدته الضاربة في اتجاه حشد الأحياء الشعبية أو تحريك الشارع الشعبي كأداة ضغط على

الحكم الاستعماري وأدواته المحلية. تستحضر الذاكرة في هذا المجال سعد زغلول ومصطفى النحاس في مصر، وشكري القوتلي وسعد الله الجابري في سورية، وإسماعيل الأزهرى ومحمد احمد محجوب في السودان، ومصالي الحاج وفرحات عباس في الجزائر، وكامل الجادري ومحمد مهدي كبة في العراق، وبشارة الخوري، ورياض الصلح في لبنان، وسليمان النابلسي وزملاءه في الأردن، وعبد العزيز الثعالبي وصالح بن يوسف في تونس، وعلال الفاسي، وزملاءه في الحركة السلفية الاستقلالية في المغرب، وبشير السعداوي في ليبيا.

وقد مثل هؤلاء السياسيون المحترفون فئة اجتماعية جديدة تدمج بين الثقافتين العربية والاسلامية ومفاهيم عصر الأنوار والمدارس الليبرالية الغربية، وترتكز في فضاءها الاجتماعي إلى الاستجابة التلقائية للأحياء الشعبية المدنية وبعض الأرياف، وتلقى مركزاً اقتصادياً قائماً على مزيج من ملكية الارض، والتجارة وممارسة المحاماة. كما أنها كانت قد اكتسبت خبرة سياسية واسعة عبر انخراطها في مؤسسات دولها من جهة، وتنكبها أعباء النضال الشعبي، مثل تنظيم المظاهرات وإرسال العرائض ومقاطعة المنتجات الأجنبية وإصدار الصحف وتشكيل الوفود وإلقاء الخطب، من جهة أخرى. وهو ما يطلق عليه عادة عصر الليبرالية العربية.

ثم حل ثالثاً عصر الصراع الصهيوني-العربي، وبروز الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي والانتهاى الى الهيمنة الأميركية اثر حرب الخليج الثانية في ١٩٩١. وانشطر العالم العربي الى معسكرين محافظ وثورى، واختلطت في البداية مساعي تحقيق الاستقلال بالبرامج الاجتماعية-الاقتصادية التي أخذت تغطي في بعدها الاشتراكي في الخمسينيات الستينيات من القرن الماضي. وكما سيطر السياسي المحترف على مرحلة النضال من اجل الاستقلال، حل محله في المرحلة اللاحقة العسكري المحترف والذي حمل معه القوات المسلحة الى قلب السلطة السياسية، فأضحت الدولة بوجهها المدني أدواتها التطبيقية ومرآة صراعاتها الداخلية ذات الأجنحة المتعددة. ولا شك ان هذه المرحلة الثالثة هي التي أحدثت اعق التغييرات في قلب المجتمع العربي، بدءاً بالإصلاحات الزراعية، ومروراً ببداية إنشاء صناعات متعددة، وتعميم التعليم وتوسيع فرص العمل، خاصة في أجهزة الدولة التي أخذت في التضخم والتوسع، وانتهاء باستخدام عوائد النفط لتحديث بلدان الجزيرة العربية والجمهورية الليبية وغيرها. ومن اللافت أن الأنظمة التي حافظت على قيادتها المدنية لم تكن اقل إقحاما للدولة في مجتمعها.

ولعل أهم ظاهرة ملفتة للنظر في هذا السياق هي الازدياد الكمي والنوعي لأهمية المدن العربية. خاصة العواصم الرئيسية. فبين ١٩٥٠ و ٢٠٠٠ ارتفعت نسبة التحضر في السعودية من ٩% الى ٨٢%، وفي اليمن من ٢% الى ٣٨%، وفي العراق من ٣٥% الى ٧٧%، وفي لبنان من ٤٠% الى ٩٠%، وفي مصر من ٣٢% الى ٤٦%، وفي الجزائر من ٢٥% الى ٦٠%، وفي المغرب من ٢٣% الى ٥١%، وفي ليبيا من ٢٢% الى ٨٨%<sup>١</sup>. ونجد ان العواصم الرئيسية قد شكلت نسبة مرتفعة في هذا النمو الحضري، فالرياض التي بلغ تعداد سكانها في عقد السبعينيات ٦٦٦.٠٠٠، قفزت إلى ٢.٥٧٦.٠٠٠ في عقد التسعينيات، وتضاعفت في الفترة نفسها أعداد السكان في بغداد فبلغت ٤.٤٧٨.٠٠٠، أما الدار البيضاء فزادت من ١.٣٧١.٠٠٠ إلى ٣.٢٨٩.٠٠٠ وقس على ذلك القاهرة التي قفزت من خمسة ملايين الى ان أصبحت الآن تضم ما يقرب ١٥ مليون من سكان مصر<sup>٢</sup>.

وقد لاحظ عدد من الباحثين بروز ظاهرة تريفيف المدن العربية، أو الهجرة المكثفة من الريف الى المدينة بدون ان يعني ذلك تحقيق الاندماج الفعلي لهؤلاء المهاجرين والانتقال بهم الى مرحلة اجتماعية جديدة. بكلمات أخرى. انتقلت الأرياف الى المدن وحافظت على أعرافها وتقاليدها وعصبيتها وكأنها لا تزال تعيش في رحاب قراها ودساكرها ومزارعها التي انتقلت منها<sup>٣</sup>.

وقد أخذت هذه المرحلة الآن ترتدي طابعاً ملتبساً يمزج بين أوائل النهضة ومعالم النضال في سبيل الاستقلال والسعي الى بناء اقتصاد حديث، بدون ان تنجح في إخراج هذا المندمج الجديد الى حيز من الوجود قابل للاستمرار. ومن الجلي ان الأنظمة العسكرية قد أعادت تشكيل نفسها، فاقتربت في كثير من ملامحها الى الطابع العائلي للأسر الحاكمة في الأنظمة الملكية. وربما كانت الجزائر، انطلاقاً من ظروفها الخاصة الدامية، لم تدخل بعد في اطار هذا التصنيف ذي التوجه الأسري. غير أن هذه السمة لا تتعدى قمة السلطة، ولا بد من الإشارة الى النمو المطرد لقوى اجتماعية متعددة يزخر بها الفضاء السياسي ويومئ إلى بداية بروز أطر عمل مختلفة لم يعرفها المجتمع من قبل، خاصة في تكوينه المدني والثقافي. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى تونس كحالة خاصة.

١ نظر، الدكتور متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٥٨.

٢ المصدر نفسه، ص ٦٠.

٣ انظر على سبيل المثال، Michael Hudson, Arab Politics, Yale university 1977, p. 143

غير انه من العسير تحديد فئة اجتماعية معينة تؤدي الى ملامح سياسية واضحة. وسأترك هذه المرحلة لغيري من الباحثين في هذا المؤتمر.

وإذا عدنا إلى الوراء مرة أخرى ومن اجل النقاط النقاط الرئيسية في عملية التحول الى شكل من أشكال الديمقراطية، نلاحظ أول ما نلاحظ عدداً من الظواهر ذات الطابع التاريخي، والاتجاه الواضح في انتقاله من مستوى ادنى إلى مستوى أعلى، مع وجود انحناءات وتراجعات بين الحين والآخر.

الظاهرة الأولى التي تتبادر الى الذهن تتعلق بالتطور التدريجي لكيفية ادارة دفة الحكم. فالشورى التي افتتحها عصر النهضة تحولت الى ليبرالية ذات شخصية واضحة في مرحلة الاستقلال، وهي الآن تتحول مرة أخرى الى ديمقراطية تتجاوز في أبعادها مفاهيم الشورى والليبرالية معاً .

أما الظاهرة الثانية فتكمن في ولادة فئات اجتماعية جديدة يحمل كل منها مفهوماً مغايراً لأولويات العمل السياسي، وكيفية بناء أدوات السلطة، والخيارات التي لا بد من التطلع لها.

ويكمن وراء هذه وتلك صراع اجتماعي متعدد الأوجه، يتسم تارة بالعنف، وتارة أخرى بالنضال السياسي المسالم، غير أنه يفضي في شتى الأحوال إلى تفكيك ما سبقه وإعادة صياغته في ضوء المستلزمات الملحة التي تتطلبها كل مرحلة من المراحل. ولذلك تغيب الاستمرارية في معظم الأحيان، ويسود نمط من الانقطاع المتقطع حيث لا يكاد ان يستقر ليحفر تقليداً قابلاً للحياة حتى نجده يخلي الطريق لغيره، وكأنه مجرد تجربة عابرة لا تستحق التوقف عندها أو الاستفادة منها.

ومنذ أن اخذ الوطن العربي بالالتحاق بالسوق الرأسمالية العالمية، سواء كمصدر للمواد الأولية، أو كممنطقة استراتيجية تجذب إليها أنظار القوى العالمية المتنافسة، أو كمختبر لتجارب الآخرين ومستقر لهجرات خارجية، مثل احتلال الجزائر والاستيطان الصهيوني، تكونت أشكال النظم السياسية العربية بكل هذه العوامل مجتمعة أو منفردة.

وقد رافقت هذه الموجات، أو أدت دور الرافعة لها، عمليات تحديث للمجتمع، بدأت بالجيش والمدرسة والإدارة، وشملت الزراعة والتجارة والصناعة، وكثفت في محصلتها النهائية نشو تيارات ثقافية متقاربة أو متضاربة، غير أنها في معظم الأحيان كانت وليدة بينتها وظروفها التاريخية في إطارها الإقليمي والعالمي. وبغض النظر عن التقويم الإيجابي أو السلبي الذي

يضيفه البعض على هذه العمليات التحديثية، فأنها كانت دائماً البيئة الملائمة التي أئبعت في امتدادها فئات اجتماعية جديدة ذات تطلعات سياسية معينة<sup>٤</sup>، أو قادت الى انحلال فئات اجتماعية قديمة وزوالها<sup>٥</sup>.

ومن البديهي القول ان عمليات التحديث المشار إليها، والتي رافقت النهضة والاستقلال ومرحلتى الاشتراكية والطفرة النفطية، لم تصل الى مداها المتوقع، ولم تحقق كامل مشروعها سواء اقتصادياً، أم سياسياً أم ثقافياً. وظلت أدوات الحكم تبعاً لذلك أسيرة هذا العجز التحديثي فلم تستكمل هي الأخرى نموها الطبيعي، وما لبثت ان عانت من الذبول التدريجي، ثم الاضمحلال، فاتحة الطريق أمام تجارب وبرامج أخرى مغايرة.

ولقد درج عدد من الباحثين على ابراز الطبيعة الوافدة أو الغربية لهذه العمليات التحديثية، مما أدى تلقائياً إلى فشلها أو تصدعها فور اصطدامها بمجتمعها وتكويناته الاقتصادية والثقافية، ورغم انتشار هذا الرأي في أوساط المستشرقين وعدد لا بأس به من المفكرين الإسلاميين، فإنه يتغاضى عن حقائق أساسية حيث تحل الطموحات الأيديولوجية محل التحليل التاريخي الهادئ.

وإذا أخذنا كلاً من الشورى والليبرالية فالديمقراطية نجد ان أعضاءها والذين اضطلعوا بمهمة الدفاع عنها وتطبيقها كانوا في اغلب الأحيان قادة تيارات تحررية استقلالية، ومثّلوا فئات شعبية عريضة لا مجال إلى إنكار وزنها السياسي أو الاجتماعي. ومن الأصح القول وفقاً لذلك، ان هذه التيارات نبعت من قلب التربة نفسها التي غذت تيارات مضادة، سواء اتسمت بالاستبداد أو الانضواء تحت جناح الاستعمار، كما فعلت الطرق الصوفية، في المغرب الكبير، أو ظلت تدور في عالم من التصورات الدينية المحافظة. غير انه من المفيد التشديد على تداخل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والعوامل الخارجية الضاغطة في كل مرحلة من المراحل، والى حد يصعب معه عزل عامل عن العوامل الأخرى أو التركيز على ناحية معينة بدون استحضار النواحي المجاورة والملتصقة بها. كما انه من العسير إضفاء صفة طارئة أو

٤ تشير معظم الأدبيات العربية السياسية والاجتماعية إلى الجانب السلبي والمدمر، الذي ألحقه الالتحاق بالسوق الرأسمالية العالمية، بدءاً بالتجزئة وانتهاء باستدامة التخلف في شتى الميادين. وتتفق في هذا المجال الأدبيات القومية والماركسية والإسلامية.

٥ بدءاً بفئات المماليك العسكرية وانتهاء بجماعات الإقطاعيين وأصحاب الأملاك الغائبين.

مصطنعة على ظاهرة اجتماعية داخلية تتوخى الإصلاح والتطوير، وتجاهل أثرها الثابت في تحديد التوجه العام في المجال السياسي أو الاقتصادي. وكما ان عملية الإصلاح الديني في القرن التاسع عشر كانت تتوخى إعادة تأكيد الاستقلال الثقافي، فان الشورى توخت هي الاخرى شذذ الإرادة الوطنية في سياق الدفاع عن قدرة المجتمع لإدارة مقدراته أمام الهجوم الخارجى، والذي أراد فرض الوصاية والحماية والإشراف المباشر.

وهكذا ارتبطت الشورى بإصلاح أجهزة الدولة، كما ارتبطت الليبرالية بتحقيق الاستقلال الوطني، وتؤكد الديمقراطية الآن وجودها كعامل إنقاذ قومي والتمرد على الهامشية التي تفرضها العولمة على المجتمعات المتخلفة.

ولذلك ترتدي آليات الانتقال الى كل من الشورى والليبرالية والديمقراطية طابعا محدداً في سياق محاولة تحقيق كل منها<sup>٦</sup>. غير أننا نجد سببين رئيسيين يطلان برأسيهما عند الحديث عن الدوافع الضرورية التي تحكمت بآليات الانتقال:

الهزيمة العسكرية وإخفاق الأداء الاقتصادي أو الانتصار السياسي رغم الهزيمة العسكرية. ولذلك نرى أن الإصلاح السياسي أو التجديد الثقافي كانا أداتين من الأدوات التي استخدمت من اجل تدارك الهزيمة أو الإخفاق. وتقود هذه الملاحظة الى استبعاد إضفاء قيمة تجريدية مطلقة على أي منهما، أي الإصلاح السياسي والتجديد الثقافي. وندرك بناء على ذلك ان استخدام التراث في هذا المجال لتبرير أي منهما تم وفق مفهوم نفعي أو ذرائعي، الأمر الذي يضعنا في خانة العديد من التجارب الاخرى في العالم الحديث والمعاصر. واذا نظرنا الى المسائل وفق هذا المنظار تزول مباشرة القدسية الفجة التي نضفيها على التراث باعتباره جوهرًا خالدًا ينساب في خلايا الأمة منذ فجر تاريخها، ويستدعي بالتالي إدخال عنصر النسبية والإرادة البشرية في فهم التبدل الدائم والتحول المستمر للحياة الاجتماعية.

---

٦ لابد من الإشارة مرة أخرى إلى أننا نتعامل هنا مع كل من الشورى والليبرالية والديمقراطية كنموذج مثالي، إذ ان الواقع العملي يشير إلى عدم تحقق أي منها في مؤسسات تتجارب مع مثالها النظري. واستخدام الأنموذج المثالي ideal type طرحه وان في سياق مغاير عما هو هنا، عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber.

## الشورى وآلياتها

بدأ الحديث عن الشورى اثر الهزيمة العسكرية التي مني بها محمد علي، وانحسار مشروعه الطموح في إدخال الصناعة العصرية الى مصر، وخلق دائرة نفوذ عربية تضم الجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام والعراق. كما ان الشورى كقيمة ثقافية وجهاز سياسي ازدادت أهمية اثر بداية مرحلة جديدة من التنظيمات في الدولة العثمانية بعد ١٨٣٩، وهي التنظيمات التي أتت في أعقاب الهزائم العسكرية لهذه الدولة سواء في مواجهة القوات المصرية الجديدة أو نجاح ولاياتها في الانسلاخ عنها، خاصة اليونان التي دعمتها الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا. وبدأ الحديث عن الشورى في تونس بعد الغزو الفرنسي للجزائر. يضاف الى هذين العاملين بداية اتجاه الدولة سواء في القاهرة أو اسطنبول أو تونس الى فرض سيطرتها على المجتمع ككل عبر قوات مسلحة نظامية، ونظام قضائي اكثر مركزية وذلك لتمكينها من فرض الضرائب وجمعها من اجل تمويل مشاريعها الإصلاحية. يضاف إلى هذا وذلك، ازدياد النفوذ الأوروبي عبر القناصل والتجار ورجال الأعمال. وكان من الطبيعي ان يجري الحث على الشورى مقابل الاستبداد في ظل هذه الظروف، خاصة من قبل الفئات الاجتماعية التي أخذت تفقد امتيازاتها المحلية أو الوظيفية مثل كبار ملاكي الارض والأعيان وفئة الموظفين والإداريين العليا في أجهزة الدولة، أو بعض أصحاب الحرف والمنتجين في المدن<sup>٧</sup>.

وقد حدث الانتقال الى تحقيق الشورى في تونس، مثلاً، في ظل سياقين متوازيين كان السياق الأول يتمثل في الباي وحاشيته وبعض رجال إدارته، وينضوي السياق الآخر في منعرجات الأطماع الأوروبية التي كانت تتوخى فتح أسواق تونس أمام بضائعها وتوظيفاتها المالية ورجال أعمالها. ولذلك ولدت الشورى في تونس حاملة هدفين متضاربين: هدف وطني داخلي يبغي تعزيز الاستقلال المحلي، وهدف أوروبي يريد استخدام الشورى لتوسيع دائرة مصالحه.

جاء التوجه نحو الشورى في كل من الدولة العثمانية ومصر وتونس بمبادرة من قمة السلطة السياسية، وذلك ضمن عملية تتوخى إشراك المفاتيح الاجتماعية البارزة في المؤسسات الجديدة، ووفق قواعد مقررّة سلفاً بحيث يظل راس السلطة محتفظاً بالقرار النهائي وتحديد

<sup>٧</sup> لا نناقش في هذا السياق ازدياد هامشية الدولة المحلية في إطار النمو الرأسمالي والصناعي وإغراق الأسواق بالسلع الغربية.



السياسات العليا للدولة. وبلغت عملية تطبيق الشورى اوجها بين ١٨٣٩ و ١٨٧٦، العام الذي بدأ فيه النظام النيابي التمثيلي في الدولة العثمانية، وان لمدة قصيرة.

وانطلقت الدولة العثمانية، كإمبراطورية تضم عدة شعوب واثنيات واقلية وتمتد في أوروبا و اسيا وأفريقيا. من إعادة تنظيم الولايات عبر الحد من سلطات الوالي. فقسمت كل ولاية الى وحدات إدارية تبدأ بالسنجق، وتمر بالقضاء وتنتهي بالناحية. وربطت المسؤولين الإداريين بالعاصمة عبر نظام تراتبي حد من سلطات الوالي المباشرة. وعمدت إلى إنشاء مجالس محلية لتقوم بدور المراقبة في تسيير شؤون الإدارات المحلية. وكانت تتم عملية انتخاب بعض الممثلين بطريقة غير مباشرة.

وتعود بدايات الشورى، وان على نمو محدود، إلى عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) الذي انشأ "مجلس المشورة" وخو له سلطة التحقيق في الشؤون الحياتية العامة من اجل اقتراح ما يراه ملائماً من إصلاحات لإعادة إحياء الإمبراطورية. واستمر خليفته محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩)، على هذا التقليد. ثم توسعت صلاحيات هذا المجلس فانقسم إلى قسمين: قسم لإبداء المشورة في حضرة السلطان، وقسم لتقديم المشورة لمجلس الوزراء. ثم اندمج المجلسان بعد العام ١٨٣٩، وتكون، من عشرة أعضاء دائمين تولوا سن التشريعات الجديدة لإطلاق حركة التنظيمات ومباشرة الإشراف على الدوائر التنفيذية. وأخيراً تأسس مجلس "شورى الدولة" حيث توسعت صلاحياته بدون أن تتعدى تقديم التقارير والمقترحات ومشاريع القوانين للموافقة عليها من قبل السلطان أو رئيس الوزراء. وبرزت لأول مرة خلال عملية تأسيس المجلس الجديد آراء تدعو إلى إقامة نظام برلماني تمثيلي، وكان مدحت باشا يمثل أصحاب هذه الآراء<sup>٨</sup>. وظل تعيين أعضاء المجلس يعود إلى إرادة السلطان والذي بلغ عدد أعضائه واحد وأربعين<sup>٩</sup>، ومثل نخبة الإداريين والأعيان وعلماء الدين. وتم اختيار الإصلاحى مدحت باشا كأول رئيس لهذا المجلس. وجرى إنشاء مجالس محلية في كل ولاية من الولايات يجري انتخاب أعضائه وفق نظام يبدأ بالانتخاب المباشر ويتدرج إلى الانتخاب غير المباشر.

أدى إدخال أساليب ممارسة الشورى المتدرجة في قلب المؤسسات العثمانية الى نشؤ مطالب جديدة تدعو الى توسيع الشورى لتصبح نظاماً برلمانياً تمثيلاً. وجاءت هذه المطالب

٨ انظر، -Stanford J. Shaw, *Studies in Ottoman and Turkish History*, The Isis press, Istanbul, 2000, pp258-259.

٩ وضم ٢٧ عضواً من المسلمين و ١٤ عضواً من غير المسلمين، المصدر السابق، ص ٢٦١.

لتفصح عن طموحات الفئات الاجتماعية التي نمت في قلب المؤسسات التي قامت لتطبيق التنظيمات وإرساء أسس الإصلاح. ومثلت هذه الفئات الشرائح المتعلمة والإدارية والفنية التي تولت تسيير دفة الأجهزة المتكاثرة من تربوية وعسكرية وقضائية وتجارية وزراعية. وقاد هذه الحركة "العثمانيون الجدد" الذين مثل الفئة العريضة منهم مدحت باشا، أب الدستور الجديد.

وانت هذه المطالب بعد ان دخلت الدولة العثمانية في أزمة مالية حادة بلغت حد الإفلاس مع حلول ١٨٧٥، وذلك لعجزها عن دفع فوائد ديونها العامة التي اقترضتها من البنوك الأجنبية. ولذلك انبثقت فكرة الدستور الجديد لدرء خطر التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للدولة. فتوافقت الحركة الدستورية الجديد مع صعود السلطان عبد الحميد الى العرش، والذي عمد إلى إعادة صياغة بعض مواد الدستور لتعزيز سلطاته تجاه المجلس النيابي المزمع انتخابه. وفي اقل من عام انقلب عبد الحميد ضد مدحت باشا وعمد إلى عزله من مناصبه ثم نفيه، وعلق العمل بالدستور إلى اجل غير مسمى في ١٨٧٨. وظل الدستور العثماني معلقاً حتى ١٩٠٨ عندما قامت القوات المسلحة وحركة تركيا الفتاه بإعادته وتعديل بعض مواد.

ومرت تونس بتجربة مماثلة، غير ان نهايتها تمثلت في الاحتلال الفرنسي الذي استمر منذ ١٨٨١ حتى أواسط الخمسينيات من القرن العشرين. وحدث الانتقال إلى تأسيس الشورى لجهاز سياسي مستقل اثر الإصلاحات التي طبقها احمد باي (١٨٣٧-١٨٥٥)، والتي استلهمت الى حد بعيد تجربتي محمد علي في مصر وإصلاحات السلطان محمود العثماني. ولكي تمول الحكومة التونسية إصلاحاتها المتعددة عمدت إلى زيادة الضرائب، خاصة الزراعية منها، والى الاستدانة من الخارج. غير ان الميزانية ظلت في عجز دائم. ومع حلول ١٨٦٩ أعلنت تونس إفلاسها. وقبلت بإشراف لجنة دولية لتولي ادارة ماليتها والإشراف على إعادة دفع ديونها، والتي كانت قد بلغت ١٢٢ مليون فرنك، وعدا الفوائد المستحقة عليها والتي وصلت قيمتها الى ١٥ مليون فرنك.

في ١٨٥٧ اصدر خليفة احمد باي، محمد باي(١٨٥٥-١٨٥٩) وثيقة سياسية أطلق عليها اسم "عهد الأمان"، وتؤكد احترام حرمة الأشخاص والأموال، ومساواة المسلمين وغير المسلمين أمام القانون، كما منح للأجانب حق امتلاك الأراضي في تونس. وكما فعل مدحت باشا، وجد خير الدين التونسي، الذي كان وزيراً ذلك الحين، الفرصة سانحة لتحويل "عهد الأمان" إلى وثيقة دستورية تجسد مفاهيم الشورى التي انطوت عليها إلى حد بعيد. وفي ١٨٦١ وفي ظل الباي محمد الصادق خرج الى الوجود أول دستور عربي حديث نتيجة الجهود التي

بذلها الاصلاحيون التونسيون الذين تمركزوا في مؤسسات الدولة الجديدة وبضغط من القناصل الأوروبيين، خاصة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وأضحى "المجلس الأعلى" الذي انبثق عن الدستور الساحة الرئيسية للصراع بين النفوذ الأوروبي من جهة، والرغبة الإصلاحية لاستخدام الدستور من اجل تعزيز الاستقلال الداخلي، من جهة أخرى.

اصبح الباي في ظل النظام الجديد حاكماً دستورياً، يمثله وزراؤه ويتحملون مسؤولياتهم أمام مجلس أعلى مكون من ستين عضواً. ويعين معظمهم الباي نفسه ويضم ثلثهم نخبة موظفي الدولة ورجالها. وخوّل المجلس صلاحيات تشمل التقدم بتشريعات جديدة، ضبط جباية الضرائب، الإشراف على مصاريف الدولة، تحديد حجم القوات المسلحة، وتعيين او عزل كبار مسؤولي الحكومة. واصبح خير الدين أول رئيس للمجلس، غير ان رئيس الوزراء مصطفى خازندار، والذي ساءه هذا التطور الجديد، والذي كان يحكم سابقاً بإرادة مطلقة لجني الضرائب والاستفادة من القروض والامتيازات الخارجية، عمد الى عرقلة المجلس ورفض الانصياع لدوره في مراقبة موازنة الدولة. وخلال اقل من عام استقال خير الدين من رئاسة المجلس، ثم لم يلبث الباي ان علق الدستور في ١٨٦٤ اثر انتفاضة الفلاحين الذين عارضوا تصاعد الضرائب وازدياد تدخل القوى الخارجية في تونس<sup>١٠</sup>.

وظلت تجربة تونس القصيرة والغنية معلماً هاماً في تاريخ حياتها الوطنية، رغم أن حركتها الدستورية في القرن العشرين، وبقيادة الحبيب بورقيبة اختارت نظام الحزب الواحد منذ حصولها على الاستقلال حتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي.

وعندما أعلن الخديوي إسماعيل افتتاح عهد جديد من المسؤولية في الحكم والحكومة، أعلن قائلاً: "من القضايا المسلمة التي لا ينكر نفعها ومزاياها ان يكون الأمر شورى بين الراعي والرعية كما هو مرعي في اكثر الجهات". وهو بذلك عكس الرؤية السائدة للعمل السياسي في ذلك الحين، إذ أن الراعي ظل راعياً، غير انه يقبل بمبدأ الشورى في حكم رعاياه.

لقد عمد إسماعيل باشا إلى تحديث البيئة التحتية في البلاد في جميع الحقول تقريباً. فهو قد زاد امتداد السكك الحديدية وحاول وصل السودان بمصر. وادخل خطوط التلغراف وحدث

١٠ اعتمدنا في سرد الوقائع التاريخية على كل من:

Jamil M. Abun- Nasr, *A History of the Maghrib*, 2nd edition, CUP, 1980, pp.259-275; North Africa 1800-1900, Longman, London and New York, 1984, 00.182-201.

Magali Morsy, *North Africa, 1800-1900*, Longman, London, 1984, pp. 182-200.

مرفاً الإسكندرية وبنى منارات جديدة له، ووسع الأرض الزراعية في الصعيد. أما على الصعيد الاجتماعي فأنشأ نظاماً حديثاً للبريد، وجعل اللغة العربية لغة البلاد الرسمية في ١٨٧٠، وافتتح داراً وطنية للكتب وطور قطاع التربية الرسمي، كما دشن أول مدرسة للبنات في عام ١٨٧٣. وأسس الجمعية الجغرافية الخديوية في ١٨٧٥ للبحث والاستكشاف. وأصبحت القاهرة مدينة تحاول ان تضاهي المدن الأوروبية، وبلغ عدد سكانها في ١٨٧٢ ٣٥٠.٠٠٠، ثم ارتفع إلى ٣٧٤.٠٠٠ في ١٨٨٢، يضمون أكثر من ١٨.٠٠٠ من الأجانب. وأضحت كل من القاهرة والإسكندرية مضاءة بالغاز. هذا إضافة إلى بناء دار للأوبرا وتوسيع حدائق الازبكية، وتحويل الصحافة الى قوة إعلامية متمثلة في السماح للجراند والمجلات بالانتشار.

وكانت مصر قد استفادت من ارتفاع أسعار القطن أثناء الحرب الأهلية الأميركية ما بين ١٨٦٢ و ١٨٦٤. وعندما انتهت الحرب الأهلية عادت أسعار القطن إلى الانخفاض بعد ان استأنفت الولايات المتحدة إنتاجها لهذه المادة الى كانت تغذي المصانع البريطانية. وكانت مصر قد بدأت بالاستدانة من البيوت المالية الأوروبية منذ مطلع ستينيات القرن التاسع عشر، وذلك لتمويل شق قناة السويس، ثم تسارعت عمليات الاستدانة مع مجيء إسماعيل إلى السلطة واعتقاده إن الطفرة في أسعار القطن ستستمر إلى اجل طويل. ومع حلول ١٨٧٣ كانت ديون مصر قد بلغت ٦٨.٤٩٨.٠٠٠ إسترليني. وقد لجأ إسماعيل إلى زيادة الضرائب على ملاك الأراضي والفلاحين لدفع فوائد الديون، ثم قام في ١٨٦٦ بإنشاء مجلس شورى النواب لإعطاء الصفة الشرعية لقراراته.

ثم عمد إلى إصدار قانون "المقابلة" وهو يقضي أن يدفع مقدماً ملاك الأراضي كمية تساوي ست مرات ضريبتهم السنوية فيعفون نتيجة ذلك من نصف الضرائب التي تترتب عليهم في المستقبل<sup>١١</sup>. وكان هذا القانون الجديد يرمي الى توليد دخل حكومي يدرأ عن الدولة خضوعها للإشراف المالي الخارجي، ويمكنها من تسديد فوائد ديونها.

في سبتمبر/أيلول ١٨٨١، اثر تكليف شريف باشا بتشكيل الوزارة المصرية الجديدة، وكانت تعرف بمجلس النظار، وقّع ألف وستمئة شخصية مصرية تضم العمدة والمشايخ

١١ F. Robert Hunter, Egypt under the khedives 1805-1879, university of Pittsburgh press, 1984, p. 39.

وقد كانت تكلفة شق قناة السويس وحدها ١٦ مليون إسترليني.

والأعيان وأهل الرأي والنفوذ الإداري عريضة طالبوا فيها بإنشاء مجلس نيابي. وجاء في العريضة أو الالتماس:

لأما كان لا ينتظم نظام العام ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية إلا بالعدل والحرية حتى يكون كل إنسان آمناً على نفسه وماله حراً في أفكاره وأعماله مما فيه سعاده وحسن حاله، وهذا لا يتأتى إلا بإيجاد حكومة شوروية عادلة لا تشوبها شوائب الاستبداد ولا تتطرق إليها طوارق الفساد. اتخذت الممالك المتعدنة العادلة مجالس ملية (وطنية) من نبهاء أممها ينوبون عنها في حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها، ويكونون الواسطة الحقيقية في تنفيذ ما تصدره الحكومات من الأحكام العادلة، وعلى هذه القواعد ولأجل هذه المقاصد كان قد اتخذ لحكومتنا مجلس نواب في العهد السابق. وبما ان مقاصد خديوبنا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة، فطلباً لحفظ بلادنا من بوائق الدهر تجاسرنا بعرض هذا راجين من المراحم الداورية صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس نواب لامتنا المصرية يكون له ما لمجالس الأمم الأوربية المتعدنة من الحقوق الشرعية إزاء هيئة الحكومة. وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد حولتنا نعمة لا تعادلها نعم، وتصير حكومتها العادلة أنموذجاً شريفاً يبرهن على حسن نتائج العدل والحرية أمام العالم، وأنا على يقين من قبول التماسنا هذا وفقاً لإرادة ولي النعم أدام الله إجلاله"<sup>١٢</sup>.

وقد تم انتخاب ١٢٠ نائباً، حيث عقدوا اول جلسة في أواخر ١٨٨١. وفي حين أن رئيس النظار و(الوزراء) سعى إلى تعزيز سلطات حكومته في مواجهة الخديوي الجديد، توفيق، مستنداً في ذلك الى الفنة الشركسية – التركية البارزة، كان هم احمد عرابي، الزعيم العسكري للإصلاح الديمقراطي، تعزيز مراقبة مجلس النواب لأعمال الحكومة. أما الخديوي نفسه فأخذ يميل نحو الاعتماد اكثر فاكثراً على مساندة دولتي بريطانيا وفرنسا، واللتين أيدتا صلاحياته المطلقة في وجه كل من وزراته ومجلسه النيابي. غير ان قوة عرابي الشعبية والعسكرية مكنته من قلب ميزان القوى لمصلحته مع أوائل ١٨٨٢، فاضطر شريف باشا إلى الاستقالة، وحل محله محمود سامي البارودي، زميل عرابي وممثل الضباط المصريين العرب.

غير أن ممثلي الدولتين البريطانية والفرنسية أخذوا يطالبان بإبعاد عرابي عن مصر، وأبعدوا زميليه على فهمي باشا وعبد العال حلمي إلى الصعيد واستقالة الوزارة البارودية لقبولها العودة إلى مجلس النواب كالسلطة التشريعية المخولة في الإشراف على الميزانية. وكان أن استقالت وزارة البارودي في ٢٦ ايار / مايو ١٨٨٢، واستقال عرابي معها من منصبه كوزير

١٢ سليم خليل النقاش / مصر للمصريين – الجزء الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص ١١٢-١١٣.

الجهادية او الدفاع. وكانت البوارج الحربية البريطانية قد بدأت بالوصول الى مرفأ الإسكندرية. ومع أن عرابي قد استعاد نظارة الجهادية، فإن عملية إزاحته أخذت تتسارع.

وفي ١١ يوليو/ تموز من العام نفسه تعرضت الإسكندرية لقصف مكثف من الأسطول البريطاني وانسحب الجيش المصري ليخلي الطريق للقوات الغازية.

كان تشكيل مجلس ١٨٦٦ قد أعطى حق الانتخاب لفئات محدودة متمثلة في العمدة والمشايخ والأعيان. ونجح عرابي وزملاؤه بقوة الضغط العسكرية والشعبية في توسيع نطاق التمثيل وأحقية الانتخاب، وذلك "... أن قانون الانتخاب الذي صدر مع دستور ١٨٨٢... وسدّ دائرة الناخبين وجعل الانتخاب على درجتين، وقيد حق الانتخاب بقيد واحد هو ان يدفع الناخب في السنة من الضرائب والرسوم المقررة خمسة جنيهات على الأقل مع إعفاء بعض الفئات من هذا الشرط. وفي الدرجة الأولى ينتخب الناخبون مندوبين مؤييين (عن كل مائة ناخب مندوب)، وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون في الدرجة الثانية النواب<sup>١٣</sup>."

كانت تجربة احمد عرابي تجربة قصيرة امتدت ما بين ١٨٧٩ و١٨٨٢ غير أنها جاءت تتويجاً لعصر الشورى من جهة، وإيداناً بالصراع الذي سيزداد احتمالاً بين الإرادات الوطنية المحلية ومصالح الدول الكبرى وحلفائها، من جهة أخرى.

وكما قضى مدحت باشا نخبه في سجنه بعد ان جرت محاكمته في ١٨٨١ بتهمة قتل السلطان عبد العزيز، غادر خير الدين بلاده نهائياً ورحل الى اسطنبول حيث تولى رئاسة الوزارة عاماً واحداً في ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ثم توفي في المنفى. أما عرابي فقد اتهم بالعصيان وجرت محاكمته مع رفاقه، ثم أرسلوا إلى المنفى في جزيرة سيلان، حيث قضى تسعة عشر عاماً وبعد عودته إلى بلاده ووفاته نشرت الصحف نبأ الوفاة بأقل من سطر، واصفة إياه بأنه "صاحب الفتنة المشهورة".

١٣ صلاح عيسى، الثورة العرابية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ٢١٦-٢١٧.

## بدايات الليبرالية

وعندما جرت ثورة ١٩٠٨ العثمانية التي أعادت دستور ١٨٧٦ بعد ان عدّته وكبحت بذلك صلاحيات السلطان المطلقة، ما لبثت ان أطاحت بعبد الحميد في العام التالي. ونشأت في قلب الإمبراطورية العثمانية اثر ذلك تيارات متعددة، كان أهمها تياران: تيار حزب الاتحاد والترقي الذي كان يقف وراء الجيش، ويرغب في إعادة بناء الدولة وفق مبادئ أكثر وضوحاً من المركزية والمشاركة الشعبية الموجهة، وتيار الأمير صباح الدين (١٨٧٧-١٩٤٨) الذي نادى بسياسة ليبرالية فاقعة تستند الى الفردية المطلقة في كل من الحقلين السياسي والاقتصادي.

وما بين ١٩٠٨ و ١٩١٨ كانت معظم الدول العربية قد انضوت تحت سيطرة القوى الأوروبية، بشكل او بآخر.

ولعل أهم ظاهرة ملفته للنظر بالنسبة الى الأوضاع السياسية ومستقبل الليبرالية في الوطن العربي هي البروز الواضح والمطرد النمو للجمعيات والهيئات والنوادي والأحزاب السياسية والثقافية. وكان القاسم المشترك لهذه الجمعيات والأحزاب هو المطالبة بشكل من أشكال الحكم النيابي البرلماني القائم على التعددية والمحاسبة، وجعل السلطة التنفيذية خاضعة لرأي الأكثرية الممثلة في الهيئات التشريعية. وأضحت الليبرالية وفقاً لذلك، الوجه الآخر للعمل من اجل تحقيق الاستقلال، كما في مصر وسورية والعراق، أو إنجاز تسوية جديدة تساوي بين الأوروبيين والسكان المحليين، مثلما جرى في تونس والجزائر. غير انه مع بداية الحرب العالمية الثانية اخذ تحقيق الاستقلال الكامل يحتل الصدارة في معظم البلدان العربية، في حين أن الليبرالية، أخذت في المقابل، تفقد صلتها العضوية بإنجاز هذا الاستقلال.

وهكذا إذا نظرنا إلى المرحلة ككل وذلك بدءاً من انتهاء الحرب العالمية الأولى، وصولاً إلى الوحدة المصرية – السورية في ١٩٥٨، وانتصار الثورة الجزائرية في ١٩٦٢، نجد ان الدول العربية التي تبنت نظاماً ليبرالياً اثر تحقيق نوع من أنواع الاستقلال ضمت مصر ولبنان وسورية والعراق والأردن ثم ليبيا، فالسودان، فالمغرب والكويت. أما الدول التي نأت بنفسها عن الليبرالية منذ استقلالها، فشملت اليمن والعربية السعودية ومسقط وقطر والإمارات، لأسباب دينية وقبلية وأسرية، وتونس بعد ١٩٥٧ والجزائر بعد ١٩٦٢، ولأسباب تتعلق بأساليب النضال ضد الاستعمار الفرنسي ونتيجة رجحان كفة شرائح اجتماعية جديدة شبه متجانسة في الجيش والبيروقراطية والاقتصاد.

وفي حين كانت الشورى نوعاً من الشراكة غير المتعادلة بين رأس السلطة ورئيس وزرائه وشريحة واسعة من الأعيان والمشايخ وملوك الأراضي والتجار الكبار، فإن الليبرالية نشأت في خضم الصراع من أجل الاستقلال في أوساط اجتماعية تشدها خيوط واهية إلى السلطة المركزية، وتقترب بها أكثر فأكثر من المحيط العريض للفئات الاجتماعية الجديدة التي عجلت في تكوينها وبلورتها سنوات الحرب العالمية الأولى، وانهيار الإمبراطورية العثمانية، واشتداد قبضة الاستعمار، وبداية تكون ملامح اقتصاد وطني مستقل.

كانت القيادات السياسية الجديدة تتمتع باستقلال اقتصادي نسبي يُغذّي استقلاليتها الأيمان بالمبادرة الفردية والاعتماد على الذات، والاطمئنان إلى المستقبل كأفق تلوح في ملامحه الكتل الشعبية المتضخمة التي أخذت تفرغ إلى المدن وتدخل دورة حياة أشد نشاطاً وتشبي عن ميل واضح لنشوء وعي سياسي أكثر حدة ووطنية. غير أن قيادة الحركات الوطنية ظلت، ولأمد بعيد ومثابر، في أيدي الشرائح العليا ذات العلاقة الملتبسة بكل من القوى الشعبية العريضة والإدارات الاستعمارية المحلية التي تناضل ضدها. كما أن هذه الشرائح الاجتماعية كانت ترى أن وزنها الاقتصادي والسياسي ظلت تنقصه الأدوات العملية التي تحولها إلى قوة ضغط تتيح لها ممارسة السلطة باسم الشعب ككل. من هنا نشأت الأحزاب المعبرة عن هذا الطموح مثل الوفد في مصر، والكتلة الوطنية في سورية، وحزب الاستقلال في المغرب.

وكانت هذه الشرائح العليا من ملاكي الأراضي والتجار والمحامين وأصحاب المهن الحرة تنقسم في الغالب إلى تيارات متباينة، أو تقيم تحالفات متقلبة، وتخوض معاركها بالاستناد إلى فئات معينة تمثل الشارع العربي العريض، فظلت في معظم الأحيان تنشط وفق نمط من التوازنات الاجتماعية التي تفرض ضرورة وجودها جميعاً في دائرة العمل السياسي.

كان الانتقال إلى الليبرالية يجري في إطار فضايف من الآليات التي تشمل إعادة تأويل الثقافة المسيطرة وتكون قوى اجتماعية جديدة تستند في تحقيق طموحاتها إلى عدد من المؤسسات والأحزاب وهيئات المجتمع المدني أو الأهلي، وفي ظل ظروف دولية بدأت معها الدول الاستعمارية القديمة تتراجع هيمنتها أمام دول أكثر ثراءً أو أشد معاداة لأساليب السيطرة التي تعود جذورها إلى القرن التاسع عشر. ووقفت في مقدمة هذه الدول الجديدة، الولايات المتحدة الأمريكية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي.

لقد ساهمت الحركة الثقافية الجديدة التي بدأت في كل من مصر وبلاد الشام في القرن التاسع عشر ثم عمت معظم الأقطار العربية إلى إعادة قراءة التراث والثقافة السائدة، وأدت هذه



القراءة الى إدخال مفاهيم مغايرة وساهمت في خلق مساهمات عملية قائمة على سلسلة مترابطة تبدأ بالشورى، وتمت بالوطنية وتصل في مداها الأرحب إلى احتضان التقدم كصفة ملازمة لتطور المجتمعات، بغض النظر عن تقاليدنا المحلية وأعرافها التراثية.

وقد ساهمت في خلق هذا الثقافة العصرية الجديدة أجيال من المفكرين والكتاب والصحافيين، أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي ومصطفى كامل واحمد لطفي السيد وعبد الحميد الزهراوي وطاهر الجزائري وعبد العزيز الثعالبي وعبد الحميد بن باديس وغيرهم. وقد عززت هذه المفاهيم ومنحتها معالجة إضافية حركة التنظيمات وإنشاء المجالس المحلية والتمثيلية، وبناء المدارس، وتحديث الزراعة، ودخول أبناء البلاد الأصليين في صفوف القوات المسلحة وذلك بعد ان كانت مقتصرة على أجيال من المماليك والترك والعناصر الوافدة من الخارج.

وجاء فشل التجارب السابقة في تطبيق الشورى، أو خيبة الأمل في تحقيق المساواة في ظل النظم القائمة الى التحول دفعة واحدة نحو مرحلة اعلى من الممارسة السياسية. فأصبحت المظاهرة الشعبية ظاهرة دائمة، واضحى تنظيم العرائض وتوقيعها من قبل فئات اجتماعية واسعة مسألة ثابتة، وتحولت الصحافة شيئاً فشيئاً الى قنوات دعائية تنطق باسم أحزاب تملك برامج سياسية، وبات اللجوء إلى العصيان المدني أو النضال المسلح من الأمور البديهية.

وفوق هذا وذلك، لم تكن الليبرالية مجرد إسقاط لمفاهيم غربية فرضتها ارادات أجنبية، بل ولدت واكتملت معالمها، رغم تشوهها وهشاشتها، في خضم خوض معارك الاستقلال. وقد خرج الى الوجود اول دستور عربي عصري اثر الثورة العربية الكبرى، ودخول قواتها العاصمة السورية. كما ان الدستور المصري الذي بني على أساسه استقلال البلاد المحدد في ١٩٢٢ كان ثمرة ثورة ١٩١٩، وحصلت العراق على نظام برلماني، وبغض النظر عن مساوئه العديدة، اثر ثورة ١٩٢٠. كما ان القادة الوطنيين السوريين أعادوا إحياء الليبرالية مرة أخرى اثر ثورة ١٩٢٥، وجرت تجربه مماثلة في المغرب، وان على نحو محدود، بعد النضال الشاق الذي تنكبه حزب الاستقلال بالتنسيق والتعاون مع ملكه محمد الخامس.

عندما اتجهت الآراء إلى إعلان الاستقلال السوري التام في أوائل ١٩٢٠، ورغم تردد الأمير فيصل، نجل الشريف حسين، في تنكب هذه المهمة بدون موافقة حليفته بريطانيا واعتراف فرنسا الطامحة في الاستيلاء على بلاد الشام كاملة، تمثلت الخطوة الأولى في صياغة دستور مفصل للدولة الاستقلالية المزمعة، وعقد مؤتمر سوري عام ممثل لجميع مناطقها

التاريخية، وبرئاسة هاشم الاتاسي. وتحول المؤتمر إلى مجلس تأسيسي أعلن الاستقلال، وشكل لجنة لصياغة مشروع الدستور الجديد، فمثله يوسف الحكيم، سعيد حيدر، وعثمان سلطان، ووصفي الاتاسي ومحمد عزة دروزة. ولم تتم مناقشة جميع مواد المشروع وإقرارها، إذ أن القوات الفرنسية أنهت التجربة الاستقلالية بعد معركة ميسلون في يوليو/ تموز ١٩٢٠.

وقد مثل المؤتمر السوري العام فئات اجتماعية تستند إلى نفوذ عائلي محلي، وتمتع أعضاؤها باستقلال اقتصادي نسبي أو مطلق، وتؤلف مرجعيتها الثقافية الأفكار الدستورية الحديثة والفهم المتنور لدور الأديان في عملية بناء مجتمعات وطنية حديثة. واصطدم أعضاؤه منذ البداية بمقاومة الملك فيصل لدور الجمعية التأسيسية في محاسبة الوزارة على قراراتها.

واستمر المجلس التأسيسي – المؤتمر العام- في مناقشة مواد الدستور والقانون السياسي حتى عشية احتلال الجيش الفرنسي لدمشق. يقول عزة دروزة في مذكراته عن تلك الفترة:

"ولقد استمرت لجنة وضع الدستور في عملها وجهدها وكانت تعقد جلساتها يومياً تقريباً حتى أكملت مشروع دستور يصلح ان يسمى دستوراً تقديمياً راقياً". ويشرح دروزة كيفية صياغة مواد الدستور فيقول:

"وقد كانت سكرتارية اللجنة فرصة لي فاستحضرت كتباً عديدة تركية في الحقوق على اختلاف فنونها، وكنت أقرأها واستفيد منها، ويكون من حصيلة ذلك عدة للمشاركة في البحث والدرس والتمحيص مع من كانوا متخرجين من مدارس الحقوق من اعضاء اللجنة مثل هاشم الاتاسي ووصفي الاتاسي وسعيد حيدر وعثمان سلطان". ويتابع:

"وأريد أن انوه بخاصة بهاشم الاتاسي الذي كان هو الآخر يراجع كتباً حقوقية فرنسية وتركية، بالإضافة إلى دراساته الأولى. وكانت له آراء ومحاكمات سديدة وصائبة في تركيز مشروع الدستور. وهذا كان شأن سعيد حيدر وعثمان سلطان أيضاً"<sup>١٤</sup>.

وتقول دراسة صدرت حديثاً عن هذه المرحلة:

"إن وضع القانون الأساسي، وان لم يتح للمؤتمر قراءته مرة ثانية بفعل الأحداث الطارئة التي أجهضت استقلال البلاد، شكل إنجازاً عظيم الأهمية، ذلك لأنه أول قانون أساسي للدولة في العصر الحديث، حيث سيتم العودة إليه والاستعانة به في سبيل صياغة الدستور

١٤ انظر، محمد عزة دروزة، مذكرات وتسجيلات، الجزء الثاني، الجمعية الفلسطينية للتاريخ والآثار، دمشق، ١٩٨٦، ص ١٠٧ و١٠٩.

اللاحق الذي تمّ وضعه للدولة في العام ١٩٢٨. كما انه جاء كبرهان حاسم وواضح على قدرة الأمة وعزمها على تأسيس نظام مدني عصري خاص بها. وقد شكل هذا الإنجاز دحضاً للحجج والأسباب الواهية المزعومة التي كانت تدبجها الدول الكبرى لتبرير وجودها واحتلالها وانتدابها<sup>١٥</sup>.

وأثيرت في سياق مناقشة مواد الدستور الجديد مسألة إقرار أو عدم إقرار حق المرأة في الانتخاب. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تثار فيها هذه المسألة من الوجة التشريعية والشرعية في قلب مؤسسة برلمانية عربية. ولقد أيد سعد الله الجابري، ممثل مدينة حلب والرئيس اللاحق للكتلة الوطنية هذا الحق، ودعمه في رأيه الشيخ سعيد مراد الغزي، ممثل غزة في المؤتمر ومدرس الشريعة الإسلامية في كلية الحقوق الدمشقية. غير ان المحافظين مثل الشيخ عبد القادر الكيلاني والشيخ رشيد رضا، طالبا أعضاء المؤتمر بإنكار هذا الحق أو عدم الخوض فيه. وكان أن اتخذ المؤتمر قراراً بتأجيل البحث في موضوع إعطاء المرأة حق الانتخاب الى اجل غير مسمى<sup>١٦</sup>. ولا بد من القول ان المرأة العربية لم تنل هذا الحق في ظل جميع الأنظمة الليبرالية في هذه الفترة، ما عدا الجمهورية اللبنانية التي أقرت هذا الحق. أما في مصر وسورية والعراق فلم تنل المرأة حق الانتخاب إلا بعد انحلال الليبرالية وصعود الجيش والأحزاب القومية التي حكمت باسم الحزب الواحد أو التنظيم القيادي.

لم يكن النظام الليبرالي في سورية مستقلاً في نموه أو حراً في تطوير مؤسساته. إذ أن الانتداب الفرنسي عمل على ضبط التجربة ككل من اجل تأمين سلطات مندوبيه وفرض سيطرته على المجتمع. وعندما حققت سورية استقلالها بقيادة الكتلة الوطنية دخلت مرحلة جديدة كانت استثنافاً للمرحلة التي سبقتها وبداية لحقبة جديدة. وكان أهم معالم هذه الفترة انقسام الكتلة الوطنية بعد العام ١٩٤٧ الى حزبين: الحزب الوطني، وحزب الشعب. غير ان حرب فلسطين وما أعقبها من هزائم للجيش العربية وفقدان الحزبين المذكورين برامج اجتماعية واقتصادية تتجاوب مع الأوضاع الجديدة، فتح المجال واسعاً أمام تدخل الجيش، ثم نشأت علاقة متبادلة بين عدد من الضباط والأحزاب اليسارية والاشتراكية أو المتطرفة.

١٥ ماري الماظ شهر ستان، المؤتمر السوري العام ١٩٢٠/١٩١٩، دار أمواج بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٩٢-٩٣.

١٦ المصدر السابق، ١٩٩-٢٠٧. وانظر أيضا دروزة، مذكرات وتسجيلات، الجزء الثاني، ص ١١٠. وانظر نقاشاً مركزاً لهذه الحقبة في،

Elizabeth Thompson *Colonial Citizens*, Columbia University press, 2000, pp. 118-120.

لم تكن التطورات السياسية التي مرت بها مصر في هذا الفترة تختلف اختلافاً جوهرياً عما جرى في سورية.

يقول محمد حسين هيكل، وهو أحد زعماء حزب الأحرار الدستوريين المناوئ للوفد بقيادة سعد زغلول ومصطفى النحاس، انه اثر اندلاع الثورة المصرية في ١٩١٩ وما أعقبها من تحول سعد زغلول الى زعيم وطني يقود حركة الاستقلال، ومبادرة بريطانيا الى نفيه مع رفقائه مرتين، أعلنت وزارة الخارجية البريطانية أنها تعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة. غير إنها قيدت هذا الاستقلال بإصرارها على الحفاظ على خطوط مواصلاتها بين الهند ومصر، وتأمين حقوق الأجانب المستقرين، وحماية الاقليات، والاحتفاظ بوجودها في السودان. كان ذلك في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٢٢. وتألقت اثر ذلك وزارة عبد الخالق ثروت التي شكلت بدورها لجنة برئاسة حسين رشدي لصياغة دستور جديد. وانتهت من مشروع الدستور خلال ستة اشهر<sup>١٧</sup>. وكان رأي سعد زغلول ان تقوم جمعية تأسيسية منتخبة بوضع الدستور، تماما كما جرى في سورية. وينسب هيكل الى عبد العزيز فهمي المسؤولية الأساسية في الصياغة النهائية للدستور. وأعطى حق الانتخاب لكل مصري (وليس مصرية) يبلغ الحادية والعشرين من العمر. كان رشدي باشا رئيس اللجنة، وزميل ثروت باشا، رئيس الوزراء، متيقظاً لضرورة الاحتفاظ للعرش الملكي الجديد ببعض الصلاحيات، مثل إعطائه الحق في حل مجلس النواب، وهو ما استطاع تحقيقه فعلاً. ونص الدستور مقابل ذلك، على حرية الاعتقاد والرأي والمساواة بين المصريين جميعاً، رافضاً نظرية تمثيل الاقليات أو البدوتمثيلاً استثنائياً. وهو بذلك كان ينظر الى مصر كمجتمع وطني متكامل تندمج عناصره جميعاً اندماجاً تاماً، وكما دلت عليه الحركة الوطنية في العام ١٩١٩<sup>١٨</sup>. وكان أن أصدرت الوزارة الدستور بالنص الذي صاغته لجنة التحرير.

وخرج إلى الوجود اثر ذلك حزب الأحرار الدستوريين بمبادرة من عدلي باشا الذي تولى متابعة المفاوضات مع بريطانيا اثر استتلاف سعد زغلول. وكان هذا الحزب إحياء معدلاً لحزب الأمة الذي نشأ في ١٩٠٧ بمبادرة من كبار الأعيان وملاك الأراضي المصريين وبعض المثقفين أمثال احمد لطفي السيد. ولم يكن الوفد في ذلك الحين يعتبر نفسه حزباً بالمعنى التقليدي بل الممثل الشرعي للشعب المصري بكل فئاته.

١٧ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠٧-١٠٩.

١٨ المصدر نفسه، ص ١١٨.

أعلن الدستور في نيسان/ إبريل ١٩٢٣. وتمت الانتخابات البرلمانية في ١٩٢٤، حيث خاضتها القوى الملتفة حول الأحرار الدستوريين والحزب الوطني وتنظيم الوفد وبعض المستقلين. وجرت الانتخابات على درجتين، كما في سابق عهد الشورى. وحقق الوفد انتصاراً ساحقاً حيث فاز مرشحوه في اكثر الدوائر الانتخابية. وشكل سعد زغول الوزارة الأولى. غير إنه في ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه جرى حادث اغتيال سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام السير لي ستاك ووجه المندوب السامي البريطاني، اللورد اللنبي، إنذارا إلى حكومة سعد زغول مطالباً إياها بسحب الجيش المصري في السودان والإقرار بحق دولته في الإشراف المالي والقضائي والتدخل لحماية وجودها العسكري. وكان ان قدم سعد زغول استقالته عوض قبول الإنذار. واستمرت اثر ذلك ظاهرة حكومة الاقليات البرلمانية وتزوير الانتخابات، وتعديل الدستور اكثر من مرة، ثم تعطيله متى استدعت الحاجة. وكان الوفد يعود الى الحكم بين الفترة والأخرى ولا يلبث ان يواجهه الضغط البريطاني أو تدخل سلطة السراي الملكية.

وظلت الحياة السياسية الدستورية في مصر تدور في حلقة الصراع المتصاعد بين الحكم الملكي من جهة، وحزب الوفد من جهة أخرى، وتقوم بريطانيا بلعب دور مزدوج للاحتفاظ بوجودها وامتيازاتها، تارة عبر استخدام الدستور، وطوراً عبر تجاهله. وتعرض الوفد لانشقاقات متتالية في ١٩٢٠ و ١٩٣٣، وفي ١٩٣٧ و ١٩٤٢.

ويقول محمد زكي عبد القادر ان الوفد قد حاول بعد معاهدة ١٩٣٦ والتي منحت مصر استقلالها، خاصة في السياسة الخارجية والاقتصادية، مع احتفاظ بريطانيا بسيطرتها على منطقة قناة السويس، ان يجدد كتلته الشعبية، فلم يجد سبيلاً إلى ذلك<sup>١٩</sup>. وظلت حدة الصراع قائمة بين الاطراف الثلاثة، القصر والوفد والمعتمد البريطاني، الى ان وضعت حداً له ثورة الضباط الأحرار في ١٩٥٢.

---

١٩ محمد زكي عبد القادر، محنة الدستور ١٩٢٣-١٩٥٢، مطبعة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٣، ص ١٧٤.

## العراق

ومر العراق بفترتين دستوريتين، امتدت الأولى منذ ١٩٢٤، عام تأسيس البرلمان وصياغة الدستور، حتى العام ١٩٤١، والتي انتهت بالاحتلال البريطاني الثاني للعراق اثر ما عرف بحركة رشيد علي الكيلاني. وعرف العراق في هذه الفترة الكثير من الحرية والقليل من الديمقراطية.

أما في المرحلة الثانية ما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٨ فقد شهد العراق حياة حزبية ناشطة مع أن الحياة السياسية البرلمانية تميّزت بالتدخل السافر للسلطة التنفيذية وحلها للأحزاب، أو تضيق الخناق عليها وإعلان الأحكام العرفية. وتمثّلت الحياة السياسية في بروز أحزاب جديدة مثل حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي، وصعود أهمية الأحزاب اليسارية والقومية، مثل الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي.

وكان فيصل الأول، والذي اختارته بريطانيا ملكاً على العراق ١٩٢١، قد حمل معه تجربته الاستقلالية القصيرة في بلاد الشام، واصطحب في معيته الضباط العراقيين السابقين في الجيش العثماني، أمثال نوري السعيد وياسين الهاشمي وجعفر العسكري وجميل المدفعي وعلى جودة الأيوبي وطه الهاشمي. وقد جاء تنصيب الملك فيصل اثر استفتاء شعبي أجرته السلطات البريطانية وقالت ان ٩٦% من الشعب العراقي أيد قبول فيصل كملك للعراق الجديد، ولعل هذا الاستفتاء كان فاتحة التقليد الراسخ الذي دأب عليه الزعماء العرب فيما بعد.

وجاء تنصيب فيصل اثر الثورة العراقية ضد الوجود البريطاني العسكري في ١٩٢٠. ورغم قمع الثورة فإنها ساهمت في إقناع الحكومة البريطانية في منح العراق استقلال داخلي، والسماح بنوع من الحرية في الحقل السياسي. وفي ١٩٣٢ انضمت العراق كدولة شبه مستقلة الى عصبة الأمم المتحدة.

كانت نقطة الشد والجذب في العمل السياسي الداخلي تتمحور حول الصراع الهادئ أو الصاخب بين رئاسة الوزارة والسلطة الملكية. وذلك في حين ان الملك كان يعين الوزارة لم يكن يملك حق إقالتها حتى تعديل الدستور في ١٩٤٣. والجدير بالذكر أن تأسيس الوزارة في العراق قد سبق إنشاء الملكية، إذ تولاهما نقيب الأشراف عبد الرحمن النقيب في ١٩٢٠ وهي التي نصبت فيصل الأول ملكاً في العالم التالي. ووفقاً لبعض المصادر البريطانية والعراقية فان

---

٢٠ M.E Yapp, The Near East Since the First world War, Longman, London and New York, 1991, p. 70.

"النقيب كان السبب في رواج كلمة الديمقراطية بمناداته مجلس الوزراء بأن يكون فيصل ملكاً لدولة دستورية ديمقراطية"<sup>٢١</sup>.

ومع ذلك، فإن البرلمان العراقي ظل أداة طيعة يقرر هوية أعضائه الى حد بعيد رئيس الوزراء والبلاط الملكي أو شراكة بين هذا وذلك. ولعل هذا السبب دعا المؤرخ العراقي السيد عبد الرزاق الحسيني ليطلق على كتابه الموسوعي حول العراق الحديث، وذي المجلدات العشرة، عنوان تاريخ الوزارات العراقية. ونلاحظ إن عدداً من الباحثين الأجانب يفتقون أثره في هذا المجال<sup>٢٢</sup>.

ورغم القيود والضوابط وأساليب تعليق الدساتير المستمرة، ومحاولة الوصول إلى نتائج مقررة سلفاً، لا بد من الإقرار بان حرية الرأي والتعبير كانت إلى حد بعيد مصانة، وأتاحت نمو تيارات فكرية وثقافية وفنية متعددة الألوان والأصول والأنواع. ولم يشذ العراق عن هذا الوضع، خاصة في مرحلته الدستورية الأولى. وتأثرت ثقافته السياسية المحلية بالتيارات السياسية والثقافية التي كانت تعممها مطابع مصر ولبنان وسورية من كتب ومجلات وصحف، إضافة إلى بداية نشوء السينما العربية والإذاعات. فعلاوة على الأحزاب والتنظيمات العراقية البحتة، بدأت تنتشر في العشرينيات والثلاثينيات تيارات يمتزج فيها البعد الديمقراطي بالاشتراكية والماركسية والقومية مثلثها "جماعة الأهالي" "ونادي المثني" والحزب الشيوعي وعدد من النوادي والجمعيات الثقافية.

وتشير دراسة صدرت حديثاً إلى هذه الظاهرة من "الحرية النسبية" وتعللها بانشغال الحكومات العراقية "بدعم الإقطاع والاهتمام بامتلاك الأراضي الواسعة والسيطرة على السلطة". هذا إضافة إلى احتمال "جهل" هذه الحكومات "بالخطورة التاريخية لمثل هذه الأفكار" أو نتيجة "عجزها الفعلي عن التصدي إلى الجديد" ويعود ذلك "في الأعم الأغلب" إلى بعض السمات الليبرالية للنظام، آنذاك، فلم تعارض الأفكار الجديدة أو إجازة الأحزاب المختلفة ومنح "الحرية النسبية للصحافة"<sup>٢٣</sup>.

---

٢١ انظر، مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧، ص٥٥ نقلاً من رسالة للدبلوماسية والكاتبة البريطانية بيل في آب/ أغسطس ١٩٢١.

٢٢ انظر على سبيل المثال، Matthew Elliot, Independent Iraq. The Mandate and British influence 1941-1959. Tauris Academic Studies, London, 1996.

٢٣ هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص: ٩٥.

تحكمت بالعراق في تطوره السياسي الحديث توازنات اجتماعية دقيقة أتاحت من جهة، نافذة من الحريات الفكرية والحزبية، كانت الحكومات العراقية المتعاقبة تفتحها أو توصلها وفق تشابك هذه التوازنات مع الأوضاع الإقليمية والدولية. وكانت هذه التوازنات تقوم على العلاقات المتشعبة بين البلاط الملكي وشريحة العسكريين العثمانيين السابقين، أو بالتالي الجيش العراقي، وملاك الأراضي والأعيان والتجار ورؤساء العشائر والمشايخ، من جهة أخرى.

ولأن العراق ارتبط بالسياسة الخارجية البريطانية أبان هذه المرحلة، والتي كانت في منحها العام معادية للتيارات الجديدة التي أخذت في الانتشار داخل العراق وخارجه، فكان من الطبيعي أن تضيق الحركات الفكرية والسياسية وأنتسح قليلاً انطلاقاً من محاولة إيجاد التناغم أو التوافق بين مسيرة المؤسسات الداخلية المحلية والمشاريع البريطانية الإمبراطورية التي كانت تبحث عن أساليب متنوعة لإطالة أمد بقاء نفوذها في المنطقة.

ورغم اشتداد قوة المعارضة الحزبية ونمو تنظيماتها وسعيها لدخول حلبة الصراع البرلماني، فأنها كانت تصطدم دائماً بعقبات متعددة الأوجه، تبدأ بتزوير الانتخابات، وتمر بحل المجالس النيابية بدون مبرر مقنع، وتنتهي بإعلان الأحكام العرفية ومصادرة حق الأحزاب في العمل السياسي.

يقول كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي العراقي، انه اجتمع بالوصي الأمير عبدالاله بعد سقوط حكومة رشيد على الكيلاني وإعادة احتلال العراق مرة ثانية من قبل القوات البريطانية، فدار حديث متشعب حول الأوضاع العامة ومستقبل العراق السياسي. قال الأمير للجادرجي: "إذن إنكم لا ترون علاجاً لحل مشاكل العراق بغير إعادة الحياة الحزبية في المملكة". فرد عليه: "اني أرى إفساح المجال للأحزاب السياسية لإعادة الحياة الحزبية". فسأله الأمير: "ما الفرق؟". فأجاب الجادرجي: "أن الحياة الحزبية السابقة التي ألفتها البلاد كانت شخصية بحتة، لذلك لا أرى من الصحيح إعادتها على نمط حزب لميسين الهاشمي مثلاً". وأضاف الجادرجي: "يجب أن نفسح المجال إلى الفئة المثقفة في البلد لتتمتع بالحقوق السياسية، ويجوز أن تغلط هذه الفئة في بداية الأمر، ولكن البداية بالعمل ضرورية والتجارب هي التي تعقل الناس"<sup>٢٤</sup>.

٢٤ كامل الجادرجي، من أوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١ ص. ٧-٩٦ تمت مقابلة الجادرجي للوصي في ١١/٢/١٩٤٢.



وقد تحققت أمنية الجادرجي جزئياً عندما أعلن عبد الإله في خطاب له في أواخر ١٩٤٥، أن البلاد تحتاج إلى أحزاب وهيئات وطنية لان "الدولة العراقية ملكية ديمقراطية حرة مستقلة". ودعا إلى إجراء انتخابات عامة تخوضها هذه الأحزاب والهيئات وفق برامج سياسية واضحة. وتابع: "فمن فاز منها على سواه بثقة الشعب وتأييده اضطلع بالحكم ونهض بمسؤولية تنفيذ تلك السياسية الوطنية على طريقته الخاصة الموضحة في منهاجه، الذي يكون قد عرضه مفصلاً على الناخبين ونال ثقتهم وتأييدهم"<sup>٢٥</sup>.

وكما مرّ بنا سابقاً، نشأت في هذه الفترة أحزاب جديدة، كانت عملياً امتداداً لتيارات فكرية وهيئات مدنية سابقة حيث شكل الحزب الوطني الديمقراطي، مثلاً، امتداداً متطوراً لجماعة "الأهالي"، ومثل حزب الاستقلال النضوج العملي لمسيرة "نادي المثني" ذات التوجه القومي العربي. ونشأت في هذه الفترة الجديدة أحزاب أخرى مثل حزب الجبهة الشعبية المتحدة برئاسة طه الهاشمي، وحزب الاتحاد الدستوري الذي شكله نوري السعيد، وحزب الأمة الاشتراكي بقيادة صالح جبر، كما خرج إلى الوجود الحزب الديمقراطي، الكرديستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني. والجدير بالذكر أن بعض هذه الأحزاب، خاصة الوطني الديمقراطي والاستقلال، مضافاً إليها حزب البعث وحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي، استمرت تنشط سياسياً أبان المراحل الأولى لثورة ١٩٥٨ التي أزلت الملكية وأعلنت قيام الجمهورية العراقية.

ولقد تزامنت مع نشوء هذه الأحزاب ولادة حركة شعبية واسعة كانت تقودها التجمعات الطلابية المتزايدة الأعداد، والنقابات العمالية في المدن العراقية الرئيسية، وترفدها من حين لآخر نشاطات ريفية وتحركات عشائرية. وتجلّى مدى نمو هذه الحركة الشعبية في "الوثبة" التي أحبطت التصديق على معاهدة بورتسموث بين العراق وبريطانيا، وأجبرت حكومة صالح جبر على الاستقالة في أوائل ١٩٤٨. وبدأت أثر ذلك عملية الانحدار السريع للحياة الليبرالية في العراق، خاصة في ظل الآثار السيئة لحرب فلسطين ودور الجيش العراقي في نتائجها المعروفة.

أما "انتفاضة" ١٩٥٢ فتداخلت فيها العوامل القومية والدولية والمحلية البحتة، بدءاً من شؤون الدفاع العربي المشترك، والانقلابات العسكرية المتتالية في سورية، ثم ثورة ٢٣ يوليو/ تموز في مصر، ومروراً ببداية التنافس الدولي بين الغرب والاتحاد السوفيتي وانتهاء بعقد

٢٥ هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية، ص. ١٠٣-١٠٤.

اتفاقيات جديدة بين شركات النفط العاملة في العراق وحكومته وتعديل الانتخابات الذي كان على درجتين، وتریده الأحزاب الجديدة ليكون على درجة واحدة. هذا عدا الفساد في جهاز الدولة. وضرورة إجراء إصلاح زراعي وتبني منهاج عمل جديد في التنمية وتقوية الجيش.

عمّت مظاهرات انتفاضة ١٩٥٢ جميع المدن العراقية، فاسند الوصي عبدالاله رئاسة الوزارة إلى رئيس أركان الجيش نور الدين محمود، فكانت حكماً عسكرياً بكل معنى الكلمة حيث أعلنت الأحكام العرفية وبطشت بالمتظاهرين بالقوة، وعطّلت الأحزاب القائمة، وأغلقت الصحف، ولم تتردد في تصويب النار إلى صدور المتظاهرين<sup>٢٦</sup>.

وظل الحزبان الوطني الديمقراطي والاستقلال يواصلان الاحتجاج ورفع المذكرات لإعادة الحياة الحزبية، خاصة بعد أن بلغ فيصل الثاني سن الرشد في ٢ مايو / أيار ١٩٥٣ وتولى سلطاته الدستورية كملك للعراق. ومع أن الأحكام العرفية قد تم إلغاؤها تدريجياً، واستأنفت الأحزاب نشاطها مع أواخر ١٩٥٣، فإن الاتجاه "نحو الأسلوب الدستوري السليم وتطبيق المبادئ الديمقراطية" وإجراء "انتخابات نيابية حرة... ينبثق عنها مجلس نيابي يمثل الأمة ويحقق مسؤولية الوزارة أمامه" شغلت جهد الأحزاب العراقية المعارضة بدون أن تتوصل إلى نتيجة مرضية<sup>٢٧</sup>. ولعل لجوء بعضها إلى الجيش يفسر انسداد الأبواب أمامها.

٢٦ السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثامن، دار الكتب، بيروت، ١٩٧٤، ص ٣٦٦.

٢٧ المصدر نفسه، ص ١٣٣-١٣٤.

## الأردن والمغرب

بعد أن حقق المغرب استقلاله في العام ١٩٥٦، كانت تسيطر على الحقل السياسي قوتان رئيسيتان: السلطة الملكية ممثلة بمحمد الخامس، وحزب الاستقلال بقيادة زعيمة علال الفاسي. ونشب منذ البداية صراع خفي أو معلن بين هذين الطرفين، خاصة مع إصرار الملك على إبقاء قوات الشرطة والجيش والسياسة العليا للبلاد تحت سيطرته، أي الاحتفاظ بوزارات الداخلية والدفاع والخارجية.

وكانت سلطة الملكية قد تعززت اثر انضمام محمد الخامس إلى حركة الاستقلال في الأربعينيات من القرن العشرين ومطالبته بالتحريك الكامل للمغرب من الإدارة الفرنسية الاستعمارية. وكان علال الفاسي قد بدأ نشاطه السياسي قبل عقود من ذلك، وشاركه في النضال المتواصل من اجل تحرير بلاده في الثلاثينيات مع غيره من زملائه. وقد ساهم علال الفاسي بنفسه في إعادة الاعتبار إلى البلاط الملكي قبل نيل الاستقلال. وهو يقول: "..... ان الروح التي كانت تملك سياستنا في هذه المرحلة، هي القضاء على الحكم المباشر(الفرنسي)، وذلك باسترجاع كل مظاهر السلطة ليد جلاله الملك ورجال حكومته معتقدين ان مسألة الدستور أمر هين علينا متى أصبحت المسألة بيننا وبين مليكنا، ولم تكن هناك حواجز أجنبية في الموضوع"<sup>٢٨</sup>.

وقد تدرج العمل الوطني في المغرب من المطالبة بالاستقلال الذاتي في الثلاثينيات إلى طرح مسألة تحقيق الاستقلال التام بعد ١٩٤٤. اقترنت المطالبة بالاستقلال بضرورة تحقيق الحريات الديمقراطية كحق النشر والتجمع والتعليم والانتماء إلى النقابات. وكان النضال في البداية فكرياً ثقافياً يستند إلى مفاهيم ما يدعوه الفاسي بالحركة السلفية التي تجمع بين الوطنية والديمقراطية والتمسك بالأصول الثابتة للإسلام، ثم تحول سياسياً مع إنشاء "كتلة العمل الوطني" التي تحولت بدورها إلى حزب منظم في ١٩٣٧، واطلق عليه اسم "الحزب الوطني لتحقيق المطالب المغربية". وكما تعرض سعد زغلول للنفي، لاقى المصير نفسه علال الفاسي، فاصدر المقيم العام الفرنسي قراراً بإلقاء القبض عليه وعلى محمد اليزيدي وعمر عبد الجليل واحمد مكوار من قادة الحزب الوطني. ونفي الفاسي إلى الجابون في أفريقيا الاستوائية، ونقل رفاقه

---

٢٨ علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٤٨. ص. ١٩٢. ونلاحظ ان هذا الرأي صدر عن علال الفاسي قبل نيل المغرب استقلاله.

الى الصحراء المغربية. وكان ان عمت المظاهرات المدن المغربية، خاصة في مدينة فاس – وقد ظل الفاسي يعيش في المنفى تسع سنوات كاملة حتى عام ١٩٤٦، عندما عاد إلى المغرب، وتولى قيادة حزب الاستقلال الذي تأسس في أواخر ١٩٤٣ بقيادة احمد بلافريج.

ولا بدّ من الإشارة أن معظم الأحزاب التي نشأت في المغرب وتونس والجزائر في هذه الفترة قد أولت المسألة الاجتماعية –الاقتصادية أهمية متزايدة ويعود ذلك إلى الازدياد المتسارع لأعداد السكان، وتواصل الهجرة من الريف إلى المدن، أو نشوء فئات اجتماعية معدمة أو شبه معدمة في إحياء المدن وضواحيها، علاوة على انتشار التيارات الاشتراكية التي كانت تجد تربة صالحة في فرنسا نفسها. غير أن النضال من أجل الاستقلال في المغرب الأقصى اخذ يتجه بعد ١٩٤٧ نحو التمرکز حول شخصية السلطان (الملك بعد الاستقلال). وقد استطاع السلطان المناضل في سبيل الاستقلال إعادة تشكيل تحالفات واسعة عبر الريف المغربي ومناطقه القبليّة، استناداً إلى أعيانه وزعمائه المحليين، الأمر الذي خلق فجوة بينه وبين الحركة الوطنية المدنية عشية الاستقلال. ورغم ازدياد حركة التحضر، فإن حوالي ٨٠% من سكان المغرب كانوا يعيشون في الريف ويعتبرون أنفسهم أبناء قبائل متعددة يبلغ عددها بالمئات. وعضو تمرد القبائل على السلطة كما كان يجري في السابق، فأنها الآن أخذت تطالب بمواطئ أقدام ثابتة ضمن النظام الجديد وكجزء من دولة وطنية في طور التكوين. وبكلمات أخرى، المطالبة برعاية الحكومة لمناطقهم، وتوفير فرص العمل، وفتح المدارس، وشق الطرقات، وتأمين العناية الطبية. وهكذا استخدم البلاط الملكي الولاءات القبليّة في سياقها الوطني الجديد للحد من نفوذ الجماعات الحضرية والعائلات المدنيّة المنضوية تحت لواء حزب الاستقلال<sup>٢٩</sup>.

وتحول حزب الاستقلال تبعاً لذلك إلى حركة سياسية تدعو إلى تجاوز القبليّة والولاءات المحليّة وتوحيد المغرب حول الانتماء الوطني والعربي والإسلامي. كما دعمت الملكية الأحزاب المناوئة لحزب الاستقلال، خاصة تلك التي أخذت تنشط في المناطق الريفية والقبليّة، مثل حزب الحركة الشعبية. ومع أن حزب الاستقلال شكل أول حكومة مغربية، فإنه اضطر إلى الاكتفاء بتسعة مقاعد مقابل اثني عشر مقعداً لقوى سياسية أخرى مرتبطة بالملك. كما جاء رئيس الوزراء من خارج الأحزاب كلياً. ولم يتمكن حزب الاستقلال من حسم موقفه إزاء السلطات شبه المطلقة للعرش الملكي، فقاد هذا التردد إلى أول انشقاق في صفوفه، نتج عنه إنشاء حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بقيادة المهدي بن بركة ومحمد البصري وعبد

<sup>٢٩</sup> Mounira M. Charrad. *States and Women's Rights. The Making of postcolonial Tunisia, Al-geria and Morocco*, University of California press, 2001, pp.151-154.

الرحمن اليوسفي. وعندما توفي الملك محمد الخامس في ١٩٦١. وحل مكانه ابنه ولي العهد الحسن الثاني، بدأ العمل على سن دستور عصري للمملكة المغربية، ولكن بمعزل عن كل من حزب الاستقلال والاتحاد الوطني. وجرت في ١٩٦٣ انتخابات المجلس التشريعي الجديد حيث فاز التنظيم المدعوم من القصر الملكي (جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية) بـ ٨٩ مقعداً، وحزب الاستقلال بـ ٤١ مقعداً والاتحاد الوطني بـ ٢٨ مقعداً<sup>٣٠</sup>. وجاءت هذه النتائج لتدل على توازن القوى البرلمانية بين القصر من جهة، وحزبي الاستقلال والاتحاد من جهة أخرى. ولم يلبث أن انسحب حزب الاستقلال من الحكومة ودخل المعارضة مجدداً عاقداً تحالفاً مؤقتاً مع حزب الاتحاد الوطني.

ومع ازدياد سوء الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسبة الغلاء والبطالة، إضافة إلى التوتر بين الجزائر والمغرب نتيجة المنازعات حول رسم الحدود النهائية للبلدين، اندلعت في الدار البيضاء، كبرى مدن البلاد، مظاهرات عارمة في آذار / مارس ١٩٦٥ قمعها الجيش بالقوة وسقط أثرها أكثر من ٤٠٠ قتيل. وعلن الحسن الثاني حالة الطوارئ اثر ذلك وعلق البرلمان، وألغى الانتخابات، وتولى بنفسه رئاسة وزارة مكونة من التكنوقراط ومنع نشاط جميع الأحزاب. واستمرت حالة الطوارئ حتى العام ١٩٧٠، حيث دخل المغرب حياة سياسية جديدة تتمثل في سن دستور جديد يمنح الملك سلطات أوسع صلاحية وأكثر وضوحاً إزاء القوة التشريعية. واختفى في الفترة نفسها، المهدي بن بركة أثناء وجوده في باريس (٢٩ أكتوبر ١٩٦٥).

ولم يكن مصير الليبرالية أكثر إشراقاً في الأردن، غير انه شهد بين فترة وأخرى نمو الأحزاب ذات الجذور الشعبية والبرامج السياسية المفصلة، خاصة في الخمسينيات من القرن الماضي. ولعل تجربة حكومة سليمان النابلسي تمثل خير تمثيل الوجهين السلبي والإيجابي لميلاد الحياة السياسية الليبرالية في الأردن.

ولعل الأردن، إلى جانب لبنان، من أكثر الدول العربية تأثراً بالعامل الخارجي وأبرزها تجاوباً، طوعاً أو قسراً، للتيارات والتطورات التي تعصف بالوطن العربي، سواء ما ينبع منها إقليمياً أو ما يختلط فيه العنصر الإقليمي بمنعرجات الصراعات الدولية. والأردن مملكة نشأت حديثاً كأمانة بالتوافق بين الأمير عبد الله، ابن الشريف حسين، وأصحاب القرار البريطاني في أوائل العشرينيات، من هذا القرن، ويكاد تكونها ثم تطورها أن يشكلوا نوعاً من أنواع الصدفة

٣٠ نتيجة إعادة الانتخابات التي تمت في بعض الدوائر ارتفع عدد مقاعد جبهة الدفاع إلى ٧١ مقعداً، فاصبح بذلك حزب الأكثرية في أوائل ١٩٦٤.

المحض. وتمثلت هذه الصدف، وان رعتها إدارة الأمير والمندوب البريطاني والجيش المستند إلى التجمعات البدوية والعشائرية، في بروز شبه إجماع حول اصطناعية هذه الدولة، ولو تحوّلت بعد ١٩٤٦ إلى مملكة ونالت استقلالاً ظاهرياً، وساهمت في تأسيس الجامعة العربية، واشتركت في حرب فلسطين، خارجة من هذه الحرب بحصة الأسد عبر ضم ما تبقى من فلسطين، ما عدا غزة، إلى مؤسساتها. وأصبحت المملكة بعد ذلك شراكة أردنية – فلسطينية يسيطر فيها الطرف الأول على الصلاحيات والامتيازات، ويجهد نفسه في استتباع الطرف الثاني كرفيد يحظى ببعض المساواة ساعة يتحول في سلوكه ومآربه وأفكاره إلى أردني جديد.

وكانت المملكة الأردنية تتعرض في أوساط الخمسينيات إلى عدد من الضغوط الخارجية والداخلية تجلّت في صعود الناصرية كتيار سياسي يلقي تجاوباً تلقائياً ومنتامياً في الداخل الأردني، ويغمر بعباءته العريضة عدداً لا بأس به من المنظمات والأحزاب والأندية والمفكرين والشخصيات. وازدادت هذه الظاهرة وضوحاً بعد مقاومة السياسة الناصرية لحلف بغداد، ذي الجذور البريطانية – العراقية، وتفاقم الأزمة بين الرئيس المصري وحكومة أيدن، اثر تأمين قناة السويس في تموز / يوليو ١٩٥٦.

وكان سليمان النابلسي إحدى هذه الشخصيات الأردنية حيث اهّله تاريخه السياسي الطويل وخبرته المباشرة في وزارات المالية والاقتصاد، ودخول السجن، والدفاع عن فلسطين، وانخراطه في العمل الطلابي كعربي قومي أثناء سنين دراسته في الجامعة الأميركية، فتلقف التيار السياسي الجديد كمعلم من معالم المستقبل الذي طالما سعى إلى تحقيقه. وكان سليمان النابلسي قد احترف العمل السياسي منذ ١٩٤٥<sup>٣١</sup>. وأسس في العام التالي الحزب العربي الأردني، ثم عمده، بعد توحيد الضفتين، للانضمام في ١٩٥٣ إلى الحزب الوطني الاشتراكي، والذي ما لبث أن تولى رئاسته في ١٩٥٤. وأراد النابلسي لهذا الحزب أن يكون كالكنتلة الوطنية في سورية، فيصبح "حزباً سياسياً فاعلاً في الحياة الديمقراطية، ساعياً إلى الوصول للحكم عن طريق الانتخابات، لا عن طريق الانقلابات العسكرية"<sup>٣٢</sup>.

وأثناء الفترة الانتقالية التي أعقبت اغتيال الملك عبد الله في ١٩٥١، ثم الصراع الذي نشب حول صلاحية الملك طلال، ثم عزله عن السلطة وتولي ابنه، الملك حسين السلطة في ١٩٥٢، نجحت المعارضة في تعديل بعض مواد الدستور، جاعلة الحكومة مسؤولة مباشرة أمام

٣١ علي محافظه، أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٢٢.

٣٢ المصدر السابق، ص ٢٢٤.

المجلس النيابي. وهكذا عندما جرت الانتخابات في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥٦، كان الأردن ينتقل في حياته السياسية إلى مرحلة جديدة تمثلت في البروز المتصاعد للأحزاب العقائدية من بعثية وشيوعية وقوميين عرب واشتراكيين. وحصل الحزب الوطني الاشتراكي على أربعة عشر مقعداً نيابياً<sup>٣٣</sup>، متجاوز بذلك بقية الأحزاب. وكان أن كلف الملك حسين سليمان النابلسي بتشكيل الوزارة، والتي استمرت في الحكم، حتى نيسان/أبريل ١٩٥٧، أو أسقطت عندما قرر القصر الملكي الاعتماد المباشر على دعم الولايات المتحدة بعد إعلانها مبدأ ايزنهاور.

وكان قد تولى رئاسة المجلس النيابي وطني اشتراكي آخر، حكمت المصري. وضمت الوزارة ستة وطنيين اشتراكيين، وشيوعياً تولى وزارة الزراعة، عبد القادر صالح، وبعثياً كان أمين سر التنظيم القطري، عبد الله الريماوي. وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر، رفضت الحكومة الأردنية استخدام القواعد العسكرية البريطانية، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا. وصوت المجلس النيابي في تشرين الثاني/نوفمبر على إلغاء الاتفاقية البريطانية – الأردنية التي أُبرمت أبان إعلان الاستقلال وحافظت على النفوذ البريطاني العسكري والمالي. ولم يعارض إلغاء الاتفاقية سوى نائب واحد، كان ينتمي الى حزب التحرير الاسلامي. كما ساهمت في التمهيد لتوقيع ميثاق التضامن العربي في أوائل ١٩٥٧ بين الأردن وسورية ومصر والسعودية. وتزامن توقيع الميثاق مع الإعلان الرسمي لمبدأ ايزنهاور القائم على ضرورة ملء الفراغ السياسي والعسكري في المنطقة وذلك لمنع "الشيوعية العالمية" لنشر نفوذها. وبدأت منذ ذلك الحين التحولات الداخلية في الأردن، والتي أدت في نهاية المطاف إلى الانتقال من المعسكر البريطاني المنهار إلى المعسكر الأميركي الصاعد. وكانت حكومة النابلسي، وبالتالي الديمقراطية. ضحية هذا التحول<sup>٣٤</sup>.

### محصلة أوّلية وخلاصة

تطورت مفاهيم الشورى والليبرالية ومؤسساتها المصاحبة لها في مرحلتي النهضة والنضال من اجل الاستقلال. وقد ارتبط نشوء كل منها بانتشار حركة ثقافية جديدة تقوم على إعادة تأويل التراث والاستفادة من التيارات السائدة في الغرب. وكما أن الشورى اكتسبت قيمتها العملية عبر تبني القيادة السياسية لمدلولاتها، خاصة في أوساط دوائر المراتب العليا من رجال

<sup>٣٣</sup> حصل حلفاء الحزب الآخرين في الجبهة الوطنية وخارجها على عشرة مقاعد أخرى، فشكّلوا بذلك أغلبية أعضاء المجلس البالغ عددهم أربعين نائباً.

<sup>٣٤</sup> Uriel Dann, *King Hussein and the challenge of Arab Radicalism*. Jordan 1955-1967, Oxford University press, 1984, 45-49.

الإدارة والبيروقراطيين، كانت الليبرالية تعبّر عن مطامح فئات اجتماعية أقل بروزاً في سلم الدولة مؤسساتها، وان كانت هي الأخرى تشكل جزءاً من هذه المؤسسات. وقد ارتبطت كل من الشورى والليبرالية باستمرار تعمق الحركة الثقافية التأويلية التي انطلقت أولى معالمها في القرن التاسع عشر.

وكانت الليبرالية الثقافية السائدة في أوساط شريحة قيادية سياسية بدأت تتخذ ملامحها النهائية مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وبداية العمل الجدي لانتزاع الاستقلال الوطني. وكانت هذه القيادات ذات جذور تجارية أو ريفية تتوسط الشرائح الأرستقراطية العليا والفئات الشعبية العريضة. غير أنها عرفت كيف تتقن العمل الشعبي شبه المنظم وتستند إلى قاعدة من العمل الوطني الذي يوّجّد بين الطبقات، وان على نحو مؤقت أو هلامي. ومثلت الليبرالية، علاوة على ذلك، حالة من التوازن الاجتماعي الداخلي بين شرائح هذه الفئة القيادية. إذ أن مرحلة النضال من أجل الاستقلال وما أعقبه مباشرة لم تتمخض عن إجراء تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية، بحيث تحقق توازناً جديداً أو ترجح كفة فئة على أخرى. ولعل مثاليّ تونس والجزائر في هذا المجال خير دليل على كيفية حدوث نوع من أنواع هذا التغيير الاجتماعي، الأمر الذي عطّل إقامة توازن المجتمعات الليبرالية أو شبه الليبرالية، وأفضى إلى بروز تنظيم سياسي واحد يستطيع أن يقرر سلفاً حدود اللعبة السياسية، ولو إلى حين معلوم.

وقد قضى الاستعمار الخارجي أو الاستبداد الداخلي على الشورى عندما وجدها تحاول الحد من امتيازاته أو تقييد صلاحياته. كما أن الليبرالية اصطدمت منذ انطلاقتها بقوى خارجية وداخلية سعت دائماً إلى إحباط نموها الطبيعي أو عرقلة انتشارها المتعثر والبطيء. وكان إن بلغت الليبرالية سقفاً لم تستطع أن تتجاوزه أو تتعداه فانسحبت طوعاً أو سقطت منهوكة مستنفدة القوى، أو التجأت إلى أحضان صفوف الضباط والجنود فذهب بها هؤلاء إلى تكتلاتهم، أو كبلوا وجودها إلى حد لا تقوى فيه على الهرب أو اللجوء إلى قوى أخرى.

كما تؤدي بنا هذه المحاولة لقراءة خط الانتقال إلى الشورى والليبرالية والديمقراطية في عدد من البلدان العربية<sup>٣٥</sup>. إلى ملاحظة ما يلي:

---

٣٥ - يستحق كل من لبنان والسودان دراسة خاصة لغنى تجربتي البلدين في محاولة تطبيق الليبرالية والديمقراطية، غير أن الصفات الخاصة لكل المجتمعين، كانتشار الطائفية والعصبيات الاثنية وطغيان مطالب الأقليات ونشوب الحروب الأهلية يضع هذين البلدين خارج الدول التي تم استعراض تجاربها. كموضوع لهذه الدراسة.



١- لا تستطيع دولة عربية ذات نظام ديمقراطي أن تحافظ على هذا النظام وتؤمن استمراريته بمعزل عن وجود بيئة ملائمة تضم دول الجوار ذات التأثير المباشر أو غير المباشر في الحياة السياسية.

٢- تشابكت مسألة الحرية والديمقراطية في العالم العربي بقضايا قومية عامة، فكان من العسير عزلها عن هذه القضايا أو اتقاء آثارها المباشرة. ونذكر في هذا المجال قضية فلسطين والوحدة العربية والأمن القومي وتحقيق السوق العربية المشتركة.

٣- خضعت الأنظمة الليبرالية عند نشوئها وأبان مسيرتها المتعرجة لضغوطات داخلية هائلة، كان أهمها غياب تنمية اقتصادية عادلة ومنتجة، الأمر الذي أدّى إلى تقويض الأسس التي قامت عليها وطرح علامات تساؤل حول فائدتها.

٤- إن حل المشكلات المتعلقة بين دولة عربية وأخرى عربية، مثل استكمال الاستقلال، وحق استخدام القواعد العسكرية، أو الالتزام بالسياسة الخارجية العامة لهذه الدولة، قد ترتدي في بعض الأحيان مرتبة الأولوية، ولا بد من معالجتها من أجل تحصين الديمقراطية أو الشروع بعملية بنائها.

٥- إن الحرية في أوسع معانيها، والتي تشمل حرية التعبير والرأي والتجمع والصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، والسماح بوجود تيارات فكرية وثقافية في أوساط المثقفين والمتعلمين والناشطين سياسياً، وإتاحة المجال أمامها للانتشار في الوسط الشعبي، ضرورة أساسية تمهد الطريق، وتشكل المقدمة الأساسية للديمقراطية كتجسيد حي ومنطقي لهذه الحرية ووجودها التلقائي.

### الديمقراطية ومستلزماتها

ثمة اتفاق في الأدبيات السياسية والسوسولوجية المعاصرة على وجود ثلاث مدارس أو مقاربات لتفسير آليات الانتقال إلى الديمقراطية. وهذه المدارس هي: مدرسة التحديث، مدرسة البنيوية، ومدرسة الانتقال.

وتتميز مدرسة التحديث ٣٦ بالتركيز على نشوء ولاء وطني يترافق مع وجود قبول المؤسسات السياسية القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة. وينبثق هذا الولاء كما تنمو ثقافة القبول بالشرعية السياسية مع بروز مؤشرات تدل على اضطراب نمو دخل الفرد، وانتشار التعليم وتحسّن مطرد في الوضع الصحي للمواطنين. وتحاول المقاربة التحديثية وفقا لذلك تحليل عوامل نمو هوية وطنية مشتركة في ظل دولة مؤسسات تؤكد على أولوية الولاء للامة، مقابل عناصر التفريق والانقسامات العامودية الأخرى مثل الاثنية والطائفية والانفصالية. أي ان نمو الهوية الوطنية المشتركة في ظل الدولة التحديثية يؤدي إلى إضفاء الشرعية وقبول وجودها الدائم وعدم طرح أسئلة حول حقها أو أحقيتها في ممارسة السلطة وتطبيق القانون.

كما تشير المدرسة التحديثية إلى بداية تزايد وتيرة النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى ارتفاع الدخل مفضيا بالتالي إلى توسيع قاعدة الطبقة الوسطى. وتستخدم هذه المدرسة مؤشرات محددة كمتغيرات لا تلبث ان تنتظم في عملية متصاعدة تساعد على ولادة الديمقراطية أو تثبيتها وتعزيزها. وتشمل هذه المؤشرات دخل الفرد، نسبية الأمية، انتشار التعليم، الحراك الاجتماعي، وتكاثر استخدام المواد الاستهلاكية الحديثة وأدوات الاتصال والتنقل.

ويشير بعض الباحث إلى عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير على تجارب اجتماعية مختلفة، سواء أدت في نهاية المطاف إلى تطبيق الديمقراطية أو الإقلاع عنها كنظام سياسي مستقر. فان تركيا، مثلا انتقلت إلى النظام الديمقراطي قبل أن تستكمل كل مستلزمات التحديث، ولم تتحقق الديمقراطية في السعودية رغم توافر معظم هذه المتغيرات أو المؤشرات. وينتمي عادة أصحاب هذا الرأي إلى المدرسة البنوية.

وتتطلق هذه المدرسة البنوية ٣٧ من مقارنة قائمة على دراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأرض الكبار والفلاحين والبرجوازية والدولة، وكيفية تبدل هذه العلاقة استجابة لدينامية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع. وتركز هذه المدرسة، تبعا لذلك، على التشكيلات الطبقية، والبنى الاجتماعية والتطور التاريخي لهذه وتلك في إطار علاقات القوى العالمية وتوازنها. وتحلل على نحو خاص العلاقات الداخلية المتبدلة بين البنى الاجتماعية، وسلطة الدولة وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية. وهكذا يسعى كل الفاعلين الاجتماعيين، ووفقا

---

٣٦ انظر على سبيل المثال، M.Lipset, *Political Man*, Heinemann, London, 1960,1989; and S.N. Eisenstadt (ed.)

*Studies in Human Society, Democracy and Modernity*, E.J. Brill, New York,1992

٣٧ لعل هذا الكتاب يمثل افضل تمثيل لهذه المدرسة: Barrington Moore, *Social Origins of Dictatorship and Democracy*.

*Lord and Peasant in the Making of the Modern World*, Boston Press, Boston, 1966.

لمصالحهم الاقتصادية واستجابة لمحددات بنوية إلى رسم استراتيجية تتيح اكتساب السلطة السياسية. ودفّص الديمقراطية عن بداية ظهورها مع تحقق نوع من توازن القوى كمحصلة لهذه الصراعات الاجتماعية. وانسجاماً مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية.

أما إذا غابت الطبقة الوسطى في خضم هذه الصراعات وبحيث يستمر ملاك الأرض والفلاحون في تحديد مسار الصراعات الاجتماعية تواظب مؤسسات الدولة على تركيز نظام من الحكم لا علاقة له بالديمقراطية.

وتركز المدرسة الانتقالية The Transition School على النخب السياسية، ونشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب مقابل فئات أخرى معتدلة، وكيفية إدارة الصراع الذي تضطلع به فئة في حلبة الفضاء السياسي. فإذا قررت الحركة الديمقراطية المعارضة مثلاً التعاون مع المعتدلين فأنها تكسب موطئ قدم داخل السلطة.

وهكذا تشدّد هذه المقاربة على دور الفعل البشري وكيفية اتخاذ القرارات والتعامل مع الخيارات المتاحة، مشدّدة في الوقت نفسه على أهمية الثقافة السياسية المشبعة بروح الانفتاح والاحتكام إلى القانون والأيمان بالتغيير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية. ولعل أهم ما تخرج به هذه المدرسة بالنسبة إلى الوضع العربي يكمن في إظهارها آليات فشل الفئات الحاكمة، والتي اضطرت لتقديم التنازلات للاحتفاظ ببعض مصالحها، في تكوين حزب سياسي قوي يملك قاعدة شعبية مستقرة. وهذا ما نلاحظه أبان انفجار الأزمة بين عرابي والخيوي توفيق أو بين سعد زغلول والملك فؤاد وعلال الفاسي والملك محمد الخامس، وكذلك بين الملك حسين والمعارضة الأردنية.

علاوة على ذلك تتميز المدرسة الانتقالية<sup>٣٨</sup> في تعيين الأسلوب الدقيق الذي يحدّد العبور من مرحلة إلى أخرى. فثمة إبراز للتمايز الواضح بين الانتقال الأولي إلى الديمقراطية وبين كيفية تعزيز الديمقراطية.

---

<sup>٣٨</sup> بالنسبة إلى المدرسة للانتقالية أو مقاربة الانتقال إلى الديمقراطية، والتي تمثل حيزاً واسعاً في أدبيات العلوم السياسية، انظر

Dankwart Rustow, 'Transition to Democracy', *Comparative Politics*, Vol. 2, 1970PP. 337-632 and, idem,

"Transition to Democracy in Heper and A.Evinleds, *State, Democracy and the Military: Turkey in the*

*1980's*, W. de Gruyter, Berlin, 1988.

وفي رأي هذه المدرسة، انه بدلا من دراسة العوامل العامة التي تتيح المجال أو تمهد الطريق أمام نشوء الديمقراطية، لا بد من تحديد يقوم على دراسة كيفية خروج الديمقراطية إلى الوجود في المقام الأول. أي دراسة آليات الانتقال عوض الشروط التي تسبق هذا الانتقال. وعمد رستو إلى تبني المقاربة التاريخية التي تقيم مقارنات بين عدد من البلدان في تطورها الشامل. ونجده يركز مثلا على السويد وتركيا، فتبين له، إن الانتقال إلى الديمقراطية يمر به عبر أربع مراحل أو طرق:

المرحلة الأولى هي مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية وشبة إجماع بقبول الحدود السياسية للبلد المعني.

المرحلة الثانية: بروز صراع عنيف أو مسالم بين شرائح اجتماعية أو طبقات داخل الكيان السياسي الجديد بين الصناعيين، مثلا، وملاك الأراضي، أو الطبقة المتوسطة والفئة الحاكمة. وقد يؤدي هذا الصراع إلى انتصار كاسح لشريحة معينة مما يغلق الباب أمام التقدم نحو الديمقراطية أو ينتهي بنشوء توازن اجتماعي جديد.

المرحلة الثالثة: إذا انتهى الصراع إلى توازن اجتماعي حيث أن ميزان القوى ظل غير محسوم لمصلحة فئة ضد الأخرى، يرتدي القرار السياسي في هذه اللحظة التاريخية أهمية قصوى. أي تبدأ أطراف الصراع في ظل ميزان القوى غير المحسوم إلى عقد الصفقات، والتوصل إلى حلول وسطى، وتتبنى قواعد اللعبة الديمقراطية التي تضمن لكل طرف حصة ما في النظام السياسي. وعادة ما يكون هذا القرار قائماً على حسابات عقلانية للخسائر والأرباح.

في المرحلة الرابعة يظل مستقبل الديمقراطية متراجعا، إذ أن عقد الصفقات والحلول الوسطى قد يأتي نتيجة ضغوط قسرية ترى بعض الأطراف ضرورة الخضوع لها وليس نتيجة قناعة نهائية تتبنى الديمقراطية كحل مفضل. غير أن القواعد الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط قد تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية وتصبح عرفا اجتماعيا. وإذا استمر الخضوع لهذه القواعد إلى أجل يتيح حلول نخبية جديدة محل النخب القديمة، فان الديمقراطية تعبر تجربتها الأولى وتنتقل إلى تعزيز وجودها في المجتمع.

بكلمات أخرى ان العمليات السياسية التاريخية المتميزة بصراع اجتماعي مفتوح حول مسائل أساسية تقود في بعض الأحيان إلى تبني الديمقراطية كأداة لإدارة الصراع الاجتماعي سلميا

والإشراف على تطوره المنتظم. وهكذا تكون الديمقراطية نتاج صراع الإيرادات الاجتماعية المتمثلة في نخب سياسية ذات وعي حاد بمصالحها البعيدة المدى.

وهذه المقاربة التي صاغها رستو في ١٩٧٠ طورها آخرون مثل Linz و O'Donnell و Shain أو دنل وشين ولينز ٣٩.

وركز هؤلاء على المرحلة الانتقالية أي عندما يبادر النظام التسلطي بإطلاق بعض الحريات السياسية والانفتاح. غير ان هذه الخطوة لا تقود تلقائياً إلى الديمقراطية Democratization إذ ان الانفراج النسبي في حق الحريات قد يتم اجهاضه ويعود القمع مرة أخرى. غير انه ما ان ترتخي قبضة النظام حتى تبدأ فئات سياسية متعددة بالانخراط في سياق المواجهة التاريخية بين هذا النظام وقوى المعارضة. ويضم النظام عادة متشددين ومنتورين ونجد في ساحة المعارضة الانتهازيين، والمعتدلين والمتطرفين.

وتتوقف المحصلة على نوعية العلاقة التي تنشأ بين فئة وأخرى من هذه الفئات. فإذا حدث تحالف بين منتوري السلطة والمعتدلين من قوة المعارضة فان الانتقال إلى الديمقراطية يصبح اكثر سهولة.

ان انقسام النخبة الحاكمة بين فئة تدعو إلى الإصلاح والانفتاح، كأداة قادرة على تأمين الانتقال السلمي والاحتفاظ بموقعها في السلطة، وفئة أخرى ترى ان التشدد في رفض أي مطلب، والتصلب في وجه المعارضة، اصبح ظاهرة بارزة في عدد من الدول العربية في الوقت الراهن. ان الفئة الإصلاحية تطمح في الغالب الأعم إلى عقد تحالف مؤقت أو ثابت مع القوى الاجتماعية الجديدة ذات التطلعات الديمقراطية، في حين تتوخى الفئة المتصلبة، واعتقاداً منها بإمكانية تلافي سقوط النظام ككل، المضي في الصدام إلى حده الأقصى.

وفي ظل هذه الأوضاع، يصبح الحوار العريض، والمتعدد الأوجه، وما ينطوي عليه من تنافس قوى اجتماعية متعددة في المبادئ الفكرية والسياسية، الرافعة التي تؤدي إلى انتقال مدروس نحو توازن جديد للقوى الحزبية والسياسية أو سقوط النظام تحت مطرقة الضغط الاجتماعي المتصاعد، وعدم وجود قنوات صالحة لاستيعاب هذا الصراع وإعادة تدويله سلمياً .

٣٩ انظر،

Y. Shain and J.Linz, eds, Between States: Interim Governments and Democratic Transitions, Cambridge University Press, 1995

وفي الحالة العربية التي تناولتها هذه الدراسة، كان ثمة ثلاث قوى تمثل الوضع القائم، وهي التي تتحكم في ردع الحوار أو إطلاقه أو تضطر لمباشرته. وهذه القوى هي الأسرة الحاكمة، والجيش، وإحدى الدول الغربية (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة). ويتوقف نجاح الانتقال إلى المرحلة الأولى من تأسيس نوع من أنواع الشورى أو الليبرالية على المقاربة التي تتبناها المعارضة في دفع قضيتها إلى الأمام، وموقف الأسرة الحاكمة، إضافة إلى استعداد الدولة الغربية المعنية للحوار البناء أو رفع يدها عن الوضع الداخلي.

ونلاحظ ان كل مرحلة انتقالية مرّت بنا (عربي ١٨٨٢، مصر ١٩١٩ سورية، ١٩٢٠ الأردن ١٩٥٦)، كانت مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني تشهد انتعاشا واضحا (النوادي، الحلقات الثقافية، الجمعيات الدينية والخيرية، الأحزاب، الهيئات الأدبية والصحافة). وتصبح هذه المجموعات التي تبدو وكأنها بنت ساعتها مرتعا أساسيا لغرس مبادئ الشورى والديمقراطية وتميبتها. ويدل هذا الانبثاق المفاجئ للجمعيات والروابط والنوادي على حيوية القوى الشعبية وعدم قدرة الدولة على طمسها. وعادة ما يطلق على هذه الظاهرة صفة الربيع، حيث تتفتح فجأة الأزهار الفكرية الزاهية الألوان، وتغطي الفضاء الاجتماعي بساطا سندسيا من نوابت الآراء وجديد التيارات.

وتكون عادة لحظة اليناع هذه التربة الخصبة لنمو القيادات الجديدة ومحك اختبار لمدى تجذر التنظيمات السياسية في البيئة المتفتحة. وتدل التجارب المتعددة التي أتينا على ذكرها ان هذه الفترة في ولادتها ورونقها الباهر تحدد ملامح الانتقال من مستوى إلى آخر، سواء صعودا أو هبوطا. فإذا عكفت القيادات السياسية الجديدة على الدوران في حلقة نبش سلبيات العهد الماضي، والاكتفاء بالنقد السلبي والتركيز على المساوى والأخطاء السابقة بدون رؤية واضحة لمتطلبات الحاضر وتطلعات المستقبل، فان العد العكسي للتجربة الجديدة لا يلبث ان يتسلل إلى لب الأحداث ويعجل في تراجعها نحو نقطة تتسم بشلل جزئي أو كامل للجسم السياسي وبشتى منرجاته.

ولعل أولى هذه الدلائل لاقترب العد العكسي هي بروز زعيم سياسي يجيد تدبيح لوحات خطابية تعيد إنتاج جميع ألوان الطيف التي يزرع بها المجتمع الناشئ. وهو يحقق بذلك الحد الأدنى المشترك الذي يجمع المواطنين حوله، ولكنه يخفق في شق خط واضح أو رسم ملامح مستقبل يمكن الاطمئنان إلى اتجاهه العام. وعادة ما تكشف هذه الرغبة في استيعاب التيارات الجديدة المتلاطمة ضمن أناء خطاب الزعامة الآخذة في البروز عن طموح كامن للبقاء في هذا

الموقع إلى اجل غير مسمى. بكلمات أخرى، ان عدم القناعة بضرورة تمثيل تيار معين والجموح الجارف لدغدغة عواطف الجميع يعبر في الأعم الأغلب عن استعداد للخروج باللعبة السياسية إلى مساحة أخرى تلغي التعدد والمؤسسات والوسائط وعمليات الجذب والشد، وتعمل جاهدة للتحويل بها إلى كتلة واحدة يقابلها صوت واحد، لا يريد منها سوى الاستمرار في التصفيق ثم الانصراف المنظم إلى أعمال اعتيادية بعيدة عن المشاركة والحوار والتشاور وصراع الأفكار. وينتهي هذا الأسلوب عادة باستبعاد الجميع باسم الجميع. والأخطر من ذلك، يتأسس المجتمع ككل في شخص واحد فيصبح بقاء الأول متوقفا على استمرار الآخر في السلطة حتى بعد وفاته.

ثمة بالتالي ضرورة ملحة إلى تكوين ثقافة جديدة تربط العمل السياسي بالمؤسسات وممارساتها وفعاليتها بحيث تكون المؤسسة، سواء كانت إدارة أو برلماناً أو رئاسة أو سلطة تنفيذية تحتل الصدارة كقناة تؤمن استمرارية تطبيق القانون في مداه المرجعي.

وكان الاقتصادي والمفكر العربي شارل عيساوي قد نشر في ١٩٥٦ مقالا حول الأسس الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط، أتى فيه على إبراز عدد من النقاط التي لا تزال نناقشها بعد مرور نصف قرن من الزمن تقريباً ٤٠.

وكان عيساوي قد دعا إلى استراتيجية طويلة الأمد تقوم على تحقيق تغيرات جذرية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية العربية، مؤكدا في الوقت نفسه على أهمية اضطلاع مؤسسات الدولة بعملية التنمية هذه، وبالترافق مع وجود مجتمع مدني متطور. غير ان ابرز ما أورده يتعلق بأهمية الاعتماد على الذات والمبادرات المحلية، وبمنأى عن "التدخل الخارجي" الذي ينتهي غالبا بتحويل الأنظار والجهود عن أعباء العمل الجاد لأحداث ثورة شاملة في قلب المجتمع العربي. ويتفق تحليل عيساوي مع غيره من أصحاب الرأي والمدارس الأنفة الذكر حول أهمية انتشار التعليم والثقافة وتشبيد بنية تحتية صلبة وتوافر طبقة وسطى تحظى بمستوى رفيع من العلم والاطلاع على التقنيات الحديثة. ورأى ان هذه الطبقة الوسطى لم تكن موجودة على نحو بارز ومتناسق عندما تبتت دول الشرق الأوسط المؤسسات البرلمانية الديمقراطية.

---

٤٠ Charles Issawi, "Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle East, International Affairs, Vol. 32, 1956.

وقد عاد نشر المقال ضمن مجموعة من الدراسات الأخرى في

Charles Issawi, The Arab World's Legaus the Darwin Press, Inc., Primeton, New Jerssay, 1981, ch.15.

واود ان اشكر الدكتور خير الدين حسيب الذي لفت نظري إلى أهمية هذا المقال أثناء مداخلته في الجلسة الصباحية للمؤتمر.

ولا بد من التنويه بالجهود المتواصلة التي بذلها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت لتعميم ثقافة الديمقراطية وإدخالها كأحد الثوابت الأساسية في برنامج الهيئات المدنية والأحزاب السياسية العربية. وتشكيل الندوة التي نظمها المركز حول "أزمة الديمقراطية" في قبرص عام ١٩٨٣، وشارك فيها عدد ضخم من المفكرين والأكاديميين والناشطين العرب، المدماك الأول لبناء نظرية ديمقراطية عربية جديدة. ولقد أعقب هذه الندوة والتي نشرت بحوثها ومناقشاتها بعد ذلك سيل متواصل من الدراسات والكتب والمحاضرات حول الديمقراطية وأهمية تبنيها في ظل الأوضاع العربية الراهنة. ونشير في هذا المجال إلى الدراسة المعمقة والشاملة التي نشرتها الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله والمرتبطة ارتباطا وثيقا بموضوعنا حول الانتقال إلى الديمقراطية ٤١.

ويتصل بالموضوع نفسه الكتاب الذي جمع بحوثه، المقدمة إلى الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي فوندا سيوني اني انريكوماتي، الدكتور غسان سلامة ٤٢. وقد تناول عدد من بحوث هذه الندوة آليات الانتقال، خاصة ورقتا جان ليكا وجون ووتربوري.

غير ان معظم الدراسات التي نشرت حتى الآن حول أهمية الديمقراطية وتطبيقها في السياق العربي تميل إلى التركيز على "شروط الديمقراطية" عوض "آليات" الانتقال إلى النظام الديمقراطي.

والشروط هي التي تمهد لولادة الديمقراطية أو تكون من المستلزمات التي تسبق تجسدها العملي وتشمل الشروط درجة التطور الاقتصادي وانتشار التعليم وتمفصل الهيئة الاجتماعية وفق تراتب طبقي واضح وبروز عدد من أدوات الحداثة واستعمالها على نطاق واسع كالتلفون والراديو والصحيفة وفي أيامنا هذه التلفزيون والإنترنت. أما الآليات فتشير إلى الكيفية التي يتم بها التحول إلى الديمقراطية والمراحل المختلفة التي يؤدي تنابعها وتواصلها إلى إضفاء صفة الديمومة والترسخ على مؤسسات الديمقراطية. وترتبط الشروط عادة بالبنى والهيكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤمن السياق الملائم والمساعد للمباشرة في إرساء مؤسسات الديمقراطية. ولذلك تعود آليات الانتقال في نهاية التحليل إلى القرارات التي يتخذها

---

٤١ الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.

٤٢ ديمقراطية من دون ديمقراطيين، أعده غسان سلامة، مركز دراسات الوحدة العربية وFondazione Eni Enrico Mattei بيروت،

١٩٩٥.



الأفراد في إطار عملهم السياسي. فتكون الشروط بمعنى من المعاني السكة الحديدية والمولد البخاري أو الكهربائي الذي يتيح للقطار بالانطلاق من محطة إلى محطة أخرى.

ولعل البحوث والمناقشات التي سيتمخض عنها هذا المؤتمر تساهم في إثارة نقاش مركز يميز ويربط بين الشروط والآليات في آن معاً .

## الجلسة الأولى

### الشورى والليبرالية والديمقراطية

رئيس الجلسة: علي خليفة الكواري

#### التعليقات:

#### ١- تعقيب: خير الدين حسيب\*

اشكر الدكتور يوسف الشويري على ورقته التي أضاءت كثيراً من الأمور، وابدأ بملاحظة منهجية.

اعتقد أن موضوع التراكم المعرفي قضية مهمة، وقد كانت هناك دراسات أساسية في هذا الموضوع، كان من المفيد الاستفادة منها، فلا بد أن الدكتور الشويري على معرفة بدراسة لشارل عيساوي نشرها عام ١٩٥٦ أو ١٩٥٧، في مجلة International Affairs بعنوان Economic and Social conditions for Democracy in The middle East، والتي لو نقرأها الآن فإنها تبين أننا في نفس الأوضاع التي كنا فيها حينئذ. كذلك عالج كل من فهمي هويدي وحسن الترابي ومحمد عبد الملك المتوكل موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام، وتطرقوا فيها إلى موضوع الانتقال إلى الديمقراطية.

كما لدي ملاحظة أخرى حول الانتقال إلى الديمقراطية وما حدث منذ الخمسينيات حتى الآن:

أولاً: أنه من الصعب أن نتكلم عن كل البلدان العربية بصيغة واحدة حيث تختلف الحالة بين البلدان العربية. ففي بعض البلدان العربية، ونتيجة لقلّة صبر الأحزاب الوطنية العننية واستعجالها التغيير، لجأت إلى المؤسسة العسكرية من أجل سرعة التغيير، ومن هنا بدأت عملية الانقلابات العسكرية والثورات وترييف السلطة في عدد من البلدان العربية مثل العراق، سوريا، ليبيا، الجزائر، وغيرها. وكان معظم الذين وصلوا إلى السلطة العسكرية نتيجة تحريض من الأحزاب الوطنية، هم معظمهم ضباط أصلهم من الريف، والذين بسبب إمكانياتهم المالية المحدودة دخلوا إلى الكليات العسكرية لأنها لا تحتاج إلى إمكانيات مالية. هؤلاء لم يمارسوا الديمقراطية لا في عوائلهم ولا في مجتمعاتهم ولا في الكلية العسكرية التي درسوا فيها ولا في

مؤسسة الجيش التي يشتغلون فيها، وبالتالي هذه المفاهيم الديمقراطية غريبة عليهم. وتوسعت هذه الانقلابات وبدأت القيم العشائرية والقبلية تظهر في ممارسات وحتى بعض الخلافات العربية العربية مثل الغزو والغنيمية، وغير ذلك. كلنا الآن نلاحظ هذه الظاهرة. لأنه بعد تجربة الخمسين سنة الأخيرة وضح أن الحكم العسكري ليس بديلاً عن الأوضاع الحالية. انه غير مرغوب فيه. لكن لا تزال ظاهرة الحكم العسكري موجودة في عدد من الأقطار العربية، فكيف نخرج من هذا المأزق؟

في رأيي، أن العامل الثاني الذي ساهم في استمرار النظم القائمة هو موضوع الاستقلال الاقتصادي للنخب الحاكمة. ففي النصف الأول من القرن الماضي، كانت معظم النخب التي تمارس السياسة أو العمل العام في عديد من الأقطار العربية، كانوا من عوائل مكثفة اقتصادياً وغنية احياناً وعندهم استقلال اقتصادي عن السلطة، لذلك كان بإمكانهم أن يعارضوا السلطة ويبقون مستقلين عن الدولة اقتصادياً. إلا أنه بعد فترة الأربعينيات والخمسينيات، ونتيجة انتشار التعليم، وتعلم عدد غير قليل من أبناء الطبقات الفقيرة والطبقات المتوسطة الصغرى، الذين درس اعداد كبيرة منهم في الداخل والخارج ورجعوا الى بلادهم، ودخل قسم منهم في الحياة السياسية والعمل العام. لكنه لم يتوفر لهؤلاء الاستقلال الاقتصادي عن السلطة. وقد ترافق مع بروز هذه الطبقة في العمل العام زادة تدخل الدولة في الاقتصاد وفي الحياة العامة وزاد دور القمع مع زيادة اعتماد هذه النخب على الدولة اقتصادياً. ولم يكن لهؤلاء نفس قدرة الطبقات التي كان بإمكانها في النصف الأول من القرن الماضي أن تعارض وتبقى مستقلة اقتصادياً. لذلك أثر بعض هذه النخب السكوت، كما اختار بعض آخر السير مع الحكم، كما ترك قسم البلاد وأثروا الهجرة وغير ذلك. هذا فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، وعدم توفر الاستقلال الاقتصادي لهذه النخب الجديدة.

إن موضوع الانتقال إلى الديمقراطية اليوم يحتاج إلى مناقشة صريحة بيننا. فليس من الصعب الاتفاق أن كل الحكومات العربية غير ديمقراطية بدرجات مختلفة. ويمكننا الاستفادة من تجربة العالم الثالث في كيفية الانتقال الى الديمقراطية. ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، التي خرج معظمها خلال العشرين سنة الأخيرة من حكم الدبابة إلى حكم صندوق الاقتراع، وكذلك في جنوب أفريقيا، فإن هذا التحول كان بسبب صفقات تاريخية تمت بين الأنظمة والمعارضة أو القوى الوطنية، واتفقوا على صيغة انتقالية ووصلوا إلى حل تمتع بدرجات مختلفة من النجاح والانتقال الى الديمقراطية. أما بالنسبة الى أوضاعنا العربية، فإن الثورة الشعبية ما عادت ممكنة، لأسباب يصعب الدخول في تفاصيلها الآن، وفي مقدمتها صعوبة تحييد

الجيش وهي عملية غير ممكنة في رأيي، وربما تكون ثورة إيران آخر الثورات الشعبية في المنطقة. أما الانقلابات العسكرية، ورغم أنها غير مرغوب فيها، فهي أيضا غير ممكنة، حيث تعلمت الأنظمة كيف تحتوي المؤسسة العسكرية والدليل على ذلك أن معظم الأنظمة العربية الموجودة حالياً، هي الأطول عمراً في التاريخ العربي المعاصر وأنه قد مضى على كثير منها أكثر من عشرين أو ثلاثين سنة وهي مستمرة رغم فشلها في تحقيق الأهداف الوطنية الرئيسية من تنمية حقيقية وتقديم علمي وأمن وطني. ونلاحظ كذلك أن فيما عدا بعض الاستثناءات، كحالة المغرب وحالة لبنان، وربما البحرين مؤخراً، فإن هناك ظاهرة عربية غالبية هي أنه أما ان النظام يرفض التفاوض أو الحوار مع القوى الوطنية، أو أن القوى الوطنية ترفض الحوار مع النظام وتطالب بإسقاطه أو أن الاثنين (السلطة والعارضة) ترفضان التفاوض فيما بينها. ونحن اذن في أزمة حقيقية. فكيف يمكن أن نناضل سلمياً من أجل قضية الديمقراطية في الأوضاع الحالية؟ أنا اعتقد بوجود حاجة لان نفكر كلنا بصوت عال والديمقراطية هي حتى الآن شعار للتحدث عنه فقط ولكنها لم تترسخ بعد كقيمة اساسية عندنا نحس بالحاجة اليها مثلما نحس بحاجتنا إلى المأكل والملبس والسكن، إلى آخره. وبالتالي فإن الاستعداد للتضحية من اجل الديمقراطية لم يصل بعد الى المرحلة التي نحن مستعدين فيها إلى أن يساهم كل منا بما يستطيعه، بالكلام او بالعمل او بالتمويل أو غير ذلك من الوسائل. أنا اعتقد بأن علينا أن نبدأ. وصحيح أن هناك قضايا ضاغطة أخرى كالقضية الفلسطينية، وقضية التهديدات الأمريكية على العراق، لكنني أمل بعد أن نتجاوز هذه المحنة، أن يكون التركيز كله على قضية الانتقال إلى الديمقراطية، وان لا نقع في مثل الخطأ الذي وقعنا فيه في الخمسينيات والستينيات، بالمقايضة ما بين التغيير الاجتماعي والديمقراطية، لأنني أعتقد الآن أنه يجب العمل على تحقيق هذه الأهداف الرئيسية مع بعضها، وان لا نقايض أي هدف رئيسي منها بهدف آخر.

## ٢- تعقيب: فايز الصياغ\*

تمثل دراسة د. شويري إحدى المحاولات الجدية القليلة لفهم طابع لاستمرارية والتواصل ووسائل الانتقال في التصورات والممارسات السياسية المتعلقة بالتوجهات نحو الشورى والليبرالية والديمقراطية في مجموعة من الأقطار المشرقية والمغربية العربية خلال المائة وخمسين سنة الماضية.

وتستعرض الدراسة، بصورة خاصة، ملامح القوى السياسية، والى حد اقل، القوى الاجتماعية الجديدة التي أسهمت في تطوير هذه المفاهيم وبلورتها ثم تطبيقها بدرجات متفاوتة من المشاركة السياسية الفاعلة.

ومع ان الدراسة توخت في منهجها التاريخي التحليلي، الابتعاد عن النماذج المثالية على النحو الذي طرحه ماكس فيبر. فان الكاتب يقر بان أيا من هذه المفاهيم السياسية الثلاثة لم تنضج أو تقرب من النضج والاكتمال في واقع الممارسة الفعلية في أي من الأقطار المدروسة. بل ان المُدْخَلَات والقوى الجديدة التي دخلت الساحة، مثل المؤسسات السياسية والقانونية والعسكرية منذ أواسط القرن العشرين والأحزاب والعناصر النشطة الأخرى في ما اصطلح على تسميته بالمجتمع المدني، مضافا إليها الأطماع والضغوط وتوزيعات الغنائم في المرحلة الكولونيالية، قد تضافرت جميعها لإجهاض هذه التجارب أو للدفع بها في مسارات أو انعطافات جديدة. ويمكن القول إن هذه التجارب قد آلت في أكثرها آخر الأمر إلى حالات من النمو المكبوح **Arrested Development**. ومن اللافت للانتباه ان مفهوم الشورى، رغم غموض ملامحه وهشاشته مرجعيته، قد اصبح خلال العقود الثلاثة الماضية قيد التداول في الأوساط الإسلامية بوصفه البديل الحقيقي - ان لم يكن الوحيد - للديمقراطية الليبرالية الغربية.

وقد أفلحت الدراسة في استقصاء أوجه التماثل المشتركة في تجارب الدول المعنية في نواحي التنظيم والممارسة في مجالات الشورى والليبرالية والديمقراطية خلال مراحل النهضة والاستقلال والاشتراكية والطفرة النفطية. وتستعرض الدراسة بصورة تفصيلية قد تقرب من الغلو، نواحي التشابه النسبية في هذه الأقطار. غير ان الورقة تفتقر إلى إيضاح ما إذا كانت ثمة روابط وأدوات وقنوات تفاعلت فيها هذه التجارب بعضها مع بعض، وعلى مدى قرب كامل حتى بدايات النصف الثاني من القرن العشرين. وبعبارة أخرى، فإن المراقب قد يتفهم إعادة إحياء مبدأ الشورى في الحكم في عدد من الأقطار العربية، وحتى في الدول العثمانية المسلمة آنذاك - لأن لهذا المفهوم أصولا ومرجعيات دينية وتراثية. غير أننا نلاحظ أن هناك انقطاعاً، حتى أواسط القرن العشرين، بين التجربة السياسية في تونس ومصر والعراق على سبيل المثال.

وفي سياق الحديث عن آليات الانتقاء، فان من المغالاة في التبسيط القول بأن فيصل

الأول نقل من سوريا لينصّب ملكا على العراق عام ١٩٢١ بعد استفتاء شعبي أجرته السلطات البريطانية وزعمت فيه أن ٩٦% من الشعب العراقي آنذاك قد أيدوا قبول فيصل ملكا على

العراق الجديد. وبالإضافة إلى الخلاصات والنتائج الختامية في الدراسة، فإنه يجدر ملاحظة الإشارات المتكررة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى أن دراسة الديمقراطية في الوطن العربي يجب ان تأخذ البعد الاجتماعي التراكمي بعين الاعتبار؛ ومن هذه الأبعاد تعريف المدن، بكل ما ينطوي عليه من تداعيات عصبية وعشائرية أنية، ونمو مطرد لقوى اجتماعية جديدة في الفضاء السياسي العربي، مما يشير إلى بوادر بروز أطر عمل مختلفة لم يعرفها المجتمع من قبل، ولا بد أنها تركت أو ستترك آثارا مباشرة على عملية الانتقال الديمقراطي. وتدعو الدراسة في أكثر من موضع إلى ضرورة استقصاء هذه الظواهر بصورة أكثر تعمقا واستيعاباً في دراسات أخرى.

## المناقشات:

### ١-١ صباح المختار

عندي سؤالين للدكتور يوسف الشويري عسى أن يستطيع أن ينورنا أكثر حول المرحلة التي تحدث فيها عن الليبرالية، أشار إلى الارتباط بين موضوع الاستقلال السياسي والحركة الديمقراطية في تلك الفترة على الأقل هذا الذي فهمته.

ينتهي لي أن هناك نوع من الخط بين فكرة المعارضة والديمقراطية، لأنه عندما تطالب الحركات السياسية في تلك الفترة في مواضيع الاستقلال والتخلص من القواعد الأجنبية والتحرر والى آخره. في تلك المرحلة أنا لست متأكد أنها كانت تهدف إلى الديمقراطية بقدر ما كانت تهدف المعارضة للوصول الى الحكم، فهل أن هناك ارتباط حقيقي بين الاستقلال أو موضوع الاستقلال وموضوع الديمقراطية؟ هل أن هذا كان حقيقة ارتباط أم انه اخذ موضوع الديمقراطية باعتباره شعارا للمعارضة السياسية لنظام الحكم القائم في ذلك الوقت هذا السؤال الأول.

السؤال الثاني: ذكرت أن المعارضة السياسية لم تعطى للحاكم نوع من الطمأنة بحيث يفسح المجال للمعارضة أن تعمل وفق العملية السياسية، وفي نفس الوقت أشرت إلى أن الحاكم أيضا لم يكن يسمح للمعارضة بقدر ما تستطيع معه أن تمارس العملية الديمقراطية السؤال الذي يرد في هذا المجال هناك تجربة الاتحاد السوفيتي التي قام بها غربتشوف في نهاية الأمر عندما فسخ المجال للمعارضة أثارت الدولة عليه، على الأقل نظام الحكم الشيوعي، هل ان هذا الطلب هو حقيقة واقعي ان تقوم المعارضة بإعطاء نوع من الطمأنينة للحاكم خصوصا ان المعارضة تهدف بالدرجة الأولى للسلطة أكثر من كونها على ما ازمع، إلى الديمقراطية، لان الديمقراطية لا تزال هي إحدى العوامل التي يفتقدها المجتمع العربي سوى كان حاكما أو محكوما فهل ان هذا طلب معقول.

### ٢-١ نديم شحاته

لدي سؤالين: أول سؤال يتعلق بما ذكرت ان ثلاثة فئات تؤيد الديمقراطية في العصر الحديث من هم؟ ثانياً: تعقيبى على الدكتور خير الدين حسيب نحن نتكلم عن الديمقراطية كأنها جائزة

تعطى لنا ما هو الفرق بين الديمقراطية كشرط يوضع اليوم على العالم العربي والديمقراطية التي نريدها وفقا لاجندتنا.

### ٣-١ حسين العمري

شكرا سيدي الرئيس

اكرر الشكر للأخ الدكتور يوسف الشويري على الورقة المفيدة جدا جدا، وكنت تصفحتها للأسف، ولم يكن عندي وقت كافي لقراءتها، واذكر أني أثرت معه هذا الموضوع قبل عامين إذا كان هذا في الذاكرة، وأنا عندي فقط تساؤل، وهو موضوع تجنب كثير من المفكرين والمحاضرين منهم التطرق إليه. هل للإسلام اثر في أزمة الديمقراطية أو التجربة الحزبية. ويضرب عادة المثل في التجربة الهندية والباكستانية، بمعنى نجاح الهند في تجربتها، وفشل الباكستان في هذه المسألة. الأمر الثاني ذكرت ان ابن خلدون أشار إلى شئ من الظلم أو الاستبداد يشوب النفس العربية، والنفس السوية تميل الى العدل وكره الظلم وذلك من شيم النفوس إلى آخره، فقط هذا ما حبيت ان أقوله واقول ان التجربة اليمنية مفيدة كثيرا وتستحق العناية والرعاية والتشبيه.

### ٤-١ محمد عبد المجيد القباطي

حبيت المواصلة على نفس التنوع، نفس النعمة الذي تكلم فيها قبلي الدكتور حسين العمري، كل المدارس الثلاث وهذا سؤال للدكتور يوسف الشويري، المدرسة التحديثية، والمدرسة الدنيوية ومدرسة الانتقال للديمقراطية كيف تستطيع ان تفسر لنا الفرق الذي حاصل ما بين تجربتين في داخل الهند وفي داخل باكستان ضمن إطار الإمبراطورية البريطانية والراج، داخل شيه القارة الهندية، كيف انتهوا إلى هذه النهاية هل سبب تأخر باكستان فيما يخص تبنيها وانتقالها إلى الديمقراطية، مرتبطة لحد كبير بالكثير من غياب ربما بعض المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية وتختلف الفقه الدستوري الإسلامي فيما يخص هذا الجانب؟ هل القضية مرتبطة بقبول للمفاهيم، بقبول مفاهيم الاستبداد داخل بعض مفاهيمنا الإسلامية. هل هذا يفسر إلى حد كبير مثل هذه القضية.



الحاجة الثانية: وعلى صعيد الوطن العربي، هل القضية القومية وعدم الاتفاق على هوية وطنية قومية إلى حد هذا الوقت يقف عائق كبير أمام الديمقراطية، لأنه الناس طالما كانوا مرتبطين بقضية تحقيق الوحدة العربية والتحديات التي تواجه القومية العربية، وبالتالي أحزابنا الأحزاب الكبيرة بالذات الذي ظهرت في المرحلة الأخيرة سوى كانت الأحزاب القومية وحركة القوميين العرب والحركة الشيوعية العربية، أصبحت هذه الأحزاب كما هي اليوم، يعني غاب عنها مفهوم الديمقراطية، يعني الأحزاب القومية نشئت على أساس فكر وربما تأثرت بالأفكار القومية بداخل أوروبا، وبالتالي غاب عن مفهوم الديمقراطية داخل أوروبا وبالتالي المثقفين انفسهم. يعني لا يمكن ان تكون الديمقراطية قيمة إذا كان داخل هذه الأحزاب ليس هناك وجودا للديمقراطية نفسها، هذه الأحزاب عاجزة فإذا غابت الديمقراطية داخل هذه الأحزاب، كيف يمكن للديمقراطية ان تأسس داخل المجتمع نفسه. مجرد هذين التساولين في هذا الجانب لأنه صعب جدا الحقيقة رغم انك أنت اقترحت ان الواحد يمكس المقاربات الثلاث كلها في المدارس ويطبقها أجد انه فيه مصاعب معينة، على صعيد التجربة اليمنية الحقيقية ان الدراسة لم تشير إليها، أنت أشرت إلى استثناء البحرين واليمن وشكراً.

#### ١- ٥ علي عتيقة \*

شكرا سيدي الرئيس،

يسعدني حضور هذا اللقاء لأول مرة حيث كنت أعتذر بسبب عدم تواجدي في بريطانيا في نفس فترة انعقاد هذه الندوة الهامة. أشكرك يا أخي علي الكواري على استمرارك في هذا المشروع.

تحدثت مع شخص قبل أن آتي فقلت له سنذهب من لندن يوم السبت إلى أكسفورد من أجل دراسة تطور الديمقراطية في الوطن العربي، فضحك ضحكة طويلة جدا. يعني وصلنا داخل الوطن العربي إلى مرحلة التصور بأن مثل هذه الأمور صارت غير ممكنة التطبيق في بلادنا رغم أنه توجد بدايات اعتقد أنها تستحق المتابعة.

مداخلتي تخص أولا شكر للدكتور يوسف على تقديم ورقة قيّمة. أنا قرأت الورقة بعناية واستفدت منها وأعجبت بها وأشكرك على ما ورد فيها من مسح شامل للتطورات السياسية والاجتماعية خاصة فيما سبق المرحلة العسكرية في الحكم العربي، وددت أن أذكر بدور المؤسسات كجذور لشجرة الديمقراطية، لأن الديمقراطية نفسها هي فكر ومفهوم مؤسسي

وسلوكي. أظن أنه في ثقافتنا العربية المعاصرة المؤسسة مربوطة بالشخص الذي يديرها. أما بناء المؤسسات كقيم وكقواعد وكتراكم معلوماتية وكتراكم خبرة داخل المؤسسة فلا نجد لها أثر يذكر في الوطن العربي حتى الآن.

أنا لا نعطي لدور المؤسسات عناية كافية لأنك مجرد ما تذكر مؤسسة مهما كانت كبيرة، يتم ذكر من يديرها وكأنه هو المؤسسة وبعد فترة يصدق هذا الشخص أنه هو بالفعل المؤسسة. وهذا السلوك يعني تشجيع الحاكم أن يفعل نفس الشيء ويصبح بذلك هو الدولة والقانون. المؤسسات الوحيدة التي تشغل عندنا هي المؤسسات الأمنية والعسكرية حيث يوجد تراكم للخبرة الأمنية في السيطرة على تحركات الناس. فسؤالي هل علينا الالتفات إلى كيف نتصرف مع المؤسسات، نحن كعرب متعلمين؟ هل يحصل عندما يتولى شخص مسئولية مؤسسة أن يبنينا من الداخل ويجعل لها قدرة استمرارية بحيث تنجح بعده أم أنه قد يكون سعيدا عندما يسمع بأنه مجرد ما ترك هذه المؤسسة قد انهارت؟

أذكر أنني سألت أحد الوزراء التونسيين يا ترى صحيح الرئيس بورقيبة بيصدق أنه هو الدولة وبعده تنهار تونس، ولذلك هو متشبث بالحكم؟ قال لا بورقيبة ذكي جدا هو لا يريد أن يسمع وهو حيا أن تونس تحسنت بعده. ماذا يعني هذا التشبث أولا بديمومة السيطرة على المؤسسات من المهد إلى اللحد؟ يحصل عندنا في القطاع الخاص أن الشركة منذ تأسيسها تستمر بنفس رئيس مجلس الإدارة حتى وفاة الشخص أو تصفية الشركة، ثم عندما يتوفى رئيس مجلس الإدارة أو يترك قد يحصل أن يعين ابنه خلفا له. فسؤالي لك يا دكتور يوسف هل هذا الجانب يستحق أن ندرسه حتى نفهم لماذا نحن لا نقبل الديمقراطية بسهولة.

أنتي على اقتراح دراسة تجربة الأخوة اليمينيون الذين لهم سلوك خاص في التفاهم والتوازن. وهذا يتمثل في مسألة التوافق في وجود التوازن بين قوى النفوذ. وربما لهذه الأسباب استطاع اليمين أن يجمع صفوفه ويوحد نفسه حتى عندما وصل النزاع إلى الحرب المسلح رغم ما كان يتوقع لتلك الحرب عام ١٩٩٤ من استمرار لسنوات ولكن الحسم والتوافق اليميني حال دون ذلك. الآن بالمناسبة جاءتني بالبريد من مؤسسة في كندا دراسة حالات في التطور الديمقراطي من بينها اليمن، وتونس، وسوريا.

أنا أظن أنني ولدي فقط نقطة سريعة وهي خوف الحاكم في الوطن العربي من أنه لو تخلى عن السيطرة على الأمن والجيش لا يبقى حاكما دستوريا ولا غير دستوريا. إن مثل هذا الخوف لا يشجعه على أن يتنازل ويقبل بمبدأ التناوب في الحكم، يعني رأينا ما حصل في تونس عندما باي

تونس تنازل للرئيس بورقيبة رحمهما الله، تنازل الباي حتى يبقى ملكا دستوريا ولكن عندما جمع الرئيس بورقيبة السلطات الأمنية والعسكرية بيديه، بعث بمن يعتقل رئيس الدولة واعتمد نظام الحزب الواحد. يبدو لي أنه لا بد من دراسة مثل هذا السلوك السياسي الفردي والحد منه قبل أن نطمح في نجاح الديمقراطية في بلادنا.

#### ٦-١ عبد الحسين شعبان \*

السلام عليكم، شكراً للدكتور يوسف على بحثه القيم والمداخل الرئيسية التي تفضل بها، فقد كان معظمها يميّز بين موضوع الانتقال إلى الديمقراطية في فترات مختلفة ومهمة خصوصاً فترة ما قبل الاستقلال وفترة ما بعد الاستقلال. وهذه الفترة الأخيرة إتسمت بتعقد ظروف الصراع السياسي العربي داخلياً وخارجياً وذلك بتأثير الصراع العربي - الإسرائيلي بشكل خاص، الذي أدى إلى تعذر وتعطيل بل ووقف عملية التطور الديمقراطي في العديد من البلدان العربية، كما في مصر وسوريا والعراق. واعتقد ان د. خير الدين حسيب أشار في مداخلته إلى موضوع تأثير العسكرة السلبي ودور الجيش في تعطيل العملية الديمقراطية او اجهاضها، وانه رغم الاستعانة بالجيش من جانب بعض القوى الوطنية لحسم الصراع مع السلطات الحاكمة في فترة ما بعد الاستقلال، إلا انه ساهم في تعليق وتعطيل قضية الديمقراطية وقضية التنمية رغم أنهما قضيتان جوهريتان وأساسيتان ومتلازمتان.

لقد جرى الحديث بصوت عالٍ عن اهمية حشد كل الجهود لتعبئة الطاقات للمعركة مع العدو الصهيوني، وقد بررت بعض القوى التضحية بالديمقراطية والتنمية تحت حجة الصراع العربي - الإسرائيلي وكأن ثمت في الامر تناقض. ففي الوقت الذي يمكن للديمقراطية ان تعزز من دور المشاركة الشعبية في التصدي للعدوان الإسرائيلي، فان التنمية ستكون عاملاً أساسياً ومهماً في تهيئة المستلزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اضافة الى العسكرية لمقاومة العدوان والدفاع عن الحقوق المستتلبة.

وللعلاقة بين الصراع العربي الإسرائيلي وقضية الديمقراطية، أقول ان الانتقال إليها أمامه معوقات كثيرة في الوطن العربي خارجية وداخلية، وأمامه تهيئة مناخات أوفضاءات على حد تعبير إخواننا المغاربة. إذ أن حجم طريق السبي هو الديمقراطية فضي الى تعضوز المساهمة الشعبية في التصدي للعدوان ومقاومة الصهيونية ومشاريعها.

ان ذلك يحتاج إلى تطور تدريجي بطيء وطويل الأمد فلا يمكن ان نأخذ حبة دواء لنشفى من أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي هي بيئة غير ديمقراطية للانتقال إلى الديمقراطية. لا بد إذا بحث المعوقات الأساسية التي تقف عائقاً أمام الانتقال إلى الديمقراطية وحائلاً أمام طريقها الشائك ومن المعوقات الخارجية: فهناك التحديات المستمرة على الأمة العربية وشعوبها وبلدانها التي تهدد مصيرها ووجودها والتي اقترنت بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر الماضي الإرهابية في محاولة لإقتلاع الهوية ودمغ العالم العربي والإسلامي كله بالارهاب وكأنه صفة لصيقة به، مما يفرض تحديات جديدة أمام النخب العربية السياسية والفكرية والثقافية في العالمين العربي والإسلامي للتصدي لهذه القضية.

و من التحديات الخارجية التي تواجه قضية التطور الديمقراطي في عالمنا العربي والاسلامي الاحتلالات التي ما تزال قائمة على الأرض العربية. هناك مثلما نعرف الاستعمار الاستيطاني الاجلائي في فلسطين، وحالياً الهجمة الصهيونية ضد شعب فلسطين التي تصاعدت منذ الانتفاضة والحلول التي ارتكست بعد وصولها إلى طريق مسدود فاتفاقيات اوسلو وما ارتبط بها كلها لم تستطع أن تجد صيغة حل سلمي وعادل للصراع العربي - الاسرائيلي طالما بقيت حقوق الشعب العربي الفلسطيني مهدورة وبخاصة حقه في تقرير المصير، ناهيك عن مشكلات اللاجئين والحدود والقدس والمستوطنات وغيرها من الحقوق الثابتة وغير قابلة للتصرف.

وفضلاً عن ذلك، هناك عدوانات مستمرة على العديد من البلدان العربية كالاجتياحات التركية للأراضي العراقية بشكل مستمر، ويمكن ان نضيف هنا الحروب الخارجية أيضاً بين البلدان العربية وبين بلدان عربية وإسلامية مثل الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨، وعملية غزو الكويت ٢ آب (اغسطس) ١٩٩٠ وما تبعها من عدوان ضد العراق.

كل هذه العمليات ساهمت وتساهم اليوم في تعطيل قضية الديمقراطية، ويمكن ان نضيف إلى ذلك الحصارات الدولية الجائرة المفروضة على شعوب بكاملها مثلما هو الحصار المفروض على الشعب العراقي منذ ١٢ عام ونيف مما يعتبر عائقاً موضوعياً وأساسياً من معوقات الانتقال إلى الديمقراطية على الصعيد الخارجي وكذلك الحصارات ضد شعبي ليبيا والسودان. ويمكننا هنا ان نشير الى النزاعات الحدودية بين العديد من البلدان العربية والتي تشكل احد معوقات الديمقراطية.

اما التحديات الداخلية، فيمكن ان نشير إلى ما جرت الإشارة إليه من دور القبلية والعشائرية والجهوية والفئوية والطائفية في تعطيل عملية الانتقال إلى الديمقراطية في العديد من البلدان العربية ويمكن ذكر بعض البلدان العربية كنماذج على ذلك. ومن المفاصل الرئيسية التي ساهمت في عرقلة قضية التحول الديمقراطي هو تهميش دور المرأة أو إقصاء المرأة أو الإنقاص من حقوقها الكاملة ومساواتها في العديد من المجتمعات العربية والاسلامية، فالمرأة معيّبة ولا دور لها ولا يمكن الانتقال الى الديمقراطية الحقيقية دون الاقتران بمساواة المرأة بالرجل كما ان حل المشاكل القومية في البلدان العربية، الأكراد في العراق، الجنوب في السودان، قضايا البربر في البلدان المغاربية، وغيرها من قضايا الاقليات الاثنية والدينية والمذهبية يوفر ارضية مناسبة للانتقال الى الديمقراطية. ويمكن اضافة معوقات داخلية اخرى بوجه الانتقال إلى الديمقراطية مثل الفقر والجهل والامية وما يلعبه الموروث السلبي والعادات والتقاليد البالية.

و هنا أريد ان أضيف نقطة مهمة حول الثقافة الديمقراطية فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية ومسألة الانتقال إليها بدون وجود ديمقراطيين بشكل عام. ان ضعف الثقافة الديمقراطية لدى النخب الحاكمة وغير الحاكمة لدى السلطات ولدى المعارضات أيضا يشكل عقبة امام مهمة الانتقال الى الديمقراطية، واعتقد اننا هنا في جامعة اكسفورد بحثنا قبل اربع سنوات في ضعف الديمقراطية في الأحزاب السياسية، بما فيها أحزاب المعارضة وذلك بسبب ضعف الثقافة الديمقراطية من جهة ومن جهة اخرى عدم وجود فرص للعمل الشرعي القانوني العلني.

ان العديد من البلدان التي لم ترخّص للعمل الشرعي القانوني ولم تقر بحرية التعبير والاعتقاد والتنظيم والمشاركة ساهمت وتساهم في إيجاد تربة خصبة للعمل السري الذي غالباً ما تؤدي إلى سيادة نوع أو نمط من أنماط العنف والعنف المضاد بما يساهم وساهم بالفعل، في عرقلة عملية الانتقال إلى الديمقراطية.

أريد ان أشير أيضا إلى ان غياب المساءلة والشفافية كان في الأساس من معوقات عملية الانتقال إلى الديمقراطية، ان غياب المساءلة والشفافية هذا يعطل مبدأ أساسى من مبادئ الديمقراطية خصوصا مبدأ المشاركة، فضلا عن ذلك هناك قضية في غاية الأهمية وهي غياب او ضعف مبدأ المساواة القانونية في العديد من البلدان العربية إذ لا توجد مساواة ولا يوجد اعتراف بالمواطنة الكاملة للمواطنين وفقا للقانون. ان هذا عرقل ويعرقل عملية التطور

الديمقراطي، وأحياناً توضع الديمقراطية في نقيض للوطنية وكأن الدكتاتوريات هي التي تدافع عن الوطنية، وبحجة الوطنية أحياناً تصادر الديمقراطية، مثلما يتم أحياناً بحجة الديمقراطية والحدثة، ارتهان الارادة الوطنية او المصالح العليا للبلاد.

اعتقد ان هناك تلازماً عضوياً ما بين الوطنية والديمقراطية فكلاهما ينبغي أن يسبح في بحر الإنسانية الواسع. ان فضاء الديمقراطية ينبغي ان يكون فضاءً وطنياً وإنسانياً رحباً فيه شئ من التسامح، ويعتمد على تداولية السلطة وتناوبية المسؤوليات والادارة على قاعدة احترام للحقوق الأساسية للانسان وحق كل فرد في التمتع بالحقوق المنصوص عليها دولياً. وشكراً .

#### ٧-١ تعقيب ختامي: يوسف الشويري \*

اشكر جميع المعلقين وإضافة الدكتور خير الدين حسيب حول أهمية التراكم المعرفي والاعتراف بالتراكم المعرفي، وهذا ما سأشير إليه في المسودة الجديدة للورقة. واعتقد ان ورقة العيساوي فعلا لا تزال صالحة لدراسة الديمقراطية في الوطن العربي. وذكر العيساوي يؤدي إلى جواب على سؤال الأخ نديم ان دراسة العيساوي تدمج ما بين المدرسة التحديثية والمدرسة البنوية ومدرسة الانتقال. مقارنة العيساوي تدمج جميع هذه المدارس ولا اعرف أن هناك من درس بالتفصيل كيفية الانتقال إلى الديمقراطية: محمد عابد الجابري يقول ان الديمقراطية هي افضل حل ولازم نتبنى الديمقراطية، وبنفس الوقت يقول ان الديمقراطية تقود إلى الوحدة العربية إذا سمح بتبنيها ولكن لا يدرس كيفية تطبيق الديمقراطية والآليات التي تقود إلى الديمقراطية.

عبد الله العروى يناقش موضوع الديمقراطية أيضا ولكن يربطها بمسألة الاعتراف بالدولة العربية القائمة. هذه الدولة أصبحت دولة شرعية، ليس شرعية النظام، ولكن بمعنى الحدود الدولية والسياسية لهذه الدولة، هناك وطن اسمه تونس، وهناك وطن اسمه المغرب، وهناك وطن اسمه الجزائر، ووطن اسمه مصر. ومن العبث الآن تجاهل هذه البلدان واعتبارها كيانات اصطناعية وان هذه الخطوة أساسية ومهمة في تأسيس الديمقراطية.

ما ذكره الدكتور حسين العمري حول الثقافة، واشكره على هذه الملاحظة أنا بالفعل قلت انه في فترة ممارسة الشورى طراً ما يمكن ان يسمى ثورة ثقافية فعليه داخل الإسلام. محمد عبده رشيد رضا والآخرين، أعيد تأويل الإسلام بمعنى ان الإسلام لا يعارض

الديمقراطية ولا يعارض الشورى وهو ضد الاستبداد وهو مع أخذ آراء الناس وهو مع المساواة بين جميع المواطنين في المجتمع واصبح هذا التأويل من المسلمات. سعد زغول وعلال الفاسي والقوتلي تحدثوا عن هذه المسألة، هم كانوا استمراراً لهذه الثورة الثقافية فعلا أي كانوا يتحدثون عن الديمقراطية الليبرالية باسم هذه المدرسة. وبالتالي هذا يناقض الفهم الخاطئ لمسائل الشورى والديمقراطية في العالم العربي. هل هذه مسائل غربية مفروضة علينا من الغرب؟ ليست المسألة بهذه البساطة، الآن هناك نخب وشرائح اجتماعية معينة تبنت الديمقراطية من الداخل لأسباب داخلية، والحديث عن انه هناك ديمقراطية غربية يحاولون فرضها علينا وما الفرق بينها وبيننا يقود إلى القول: من الواضح ان هناك تنمية عربية وهناك تنمية عربية وهناك ديمقراطية عربية وهناك ديمقراطية عربية. هناك فهم معين عربي للصراع العربي-الإسرائيلي، وهناك فهم عربي لدي كل المسألة هناك عدة مفاهيم تتمحور حولها، وعدة دول تحاول ان تحلها وكما ان هناك فهم للديمقراطية في الغرب يجب ان يكون لنا فهمنا الداخلي ولا يعني هذا أننا أصبحنا ذليلاً إذا نادينا بالديمقراطية.

الدكتور محمد عبد المجيد طلب طرح مسألة الفرق بين باكستان والهند وأنا أقول باختصار أنا لا أجد علاقة مباشرة للإسلام في قضية باكستان والهند، ولكن هي قضية التاريخ الخاص للبلدين، والعلاقة الخاصة بين الهند وباكستان، والمسلمين داخل الهند. كان هناك توتر وصراع عرقي بين الفئتين والاستعمار البريطاني شجع فئة معينة ضد فئة أخرى، والمسلمين عامة رفضوا في البداية التعاون مع الاستعمار والانضمام إلى مدارسه والدخول في الدولة الجديدة التي بدأت وسبقهم الآخرون في الهند. وعندما حدث الصراع بين المسلمين والآخرين في الهند كل هذه التجربة النبيلة في بناء الدولة وبناء التعليم وبناء المدارس انتقلت إلى الهند وبقيت في الهند، وباكستان كان عليها ان تبدأ من جديد. ولا اعتقد ان كون الإسلام ضد الديمقراطية أو مع الديمقراطية يفسر أي شيء حول هذه المسألة. بالنسبة للدكتور علي عتيقة، أنا أوافق على قضية دور المؤسسات ولكن أريد ان أقول ان هناك مبالغة في الحديث عن غياب المؤسسات في الوطن العربي يجب ان ندرس الآليات الخاصة التي تنشأ بواسطتها المؤسسات في الوطن العربي هناك نوع من التوافق: يعني عادة الزعيم العربي أو المسئول العربي لا ينشأ بمجرد الانتخاب، بل هناك مرحلة طويلة تسبق الانتخاب، ينشأ عن نوع من التوافق الضمني بين عدة شرائح اجتماعية ويبرز فجأة زعيم أو مسئول يقال انه هو الذي فرض نفسه على المؤسسة ولكن في الواقع العملي ليس هذا ما يجري وألا لأصبح كل عربي زعيماً، كل عربي ممكن ان يكون مسئولاً؟ لدينا نحن ثقافة معينة تبرز الشخص بطريقة معينة ليست طريقة الانتخابات المباشر

وهذا لا يعني أننا نفتقد المؤسسات ولكن الطريقة التي نبنى بها المؤسسات ونعمل من داخلها تختلف ولا يعني هذا أن هناك نقصاً في عمل المؤسسات العربية ولكن هذا شيء والقول عن الغياب للمؤسسات مسألة أخرى. أوافق على كل ما قاله الدكتور عبد الحسين شعبان وأريد ان أقول شيئاً عن أبو رقيبة. انه كان ذا تفكير غربي خالص وتحدث عن الهوية غير العربية لتونس وحاول ان يلحق تونس بالغرب ولكنه لم يتبنى الديمقراطية إطلاقاً. وهذا يعني انه ليس هناك ارتباط بين الفكر الغربي والفكر الديمقراطي. والشيء الآخر حول أبو رقيبة انه كان يمثل فئات اجتماعية معينة هي التي فرضت نفسها على السلطة وكانت من خارج المدن الرئيسية وكانت تمثل القصابات الصغرى في تونس واستطاعت ان تفرض نفسها على الدولة والمؤسسة وتستمر كحزب واحد. وشكراً.

## تعقيبات لاحقة

### ٨-١ بومدين بوزيد •

ورقة الدكتور "يوسف الشويري" المعنونة: "الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال"، تسعرض تاريخياً مأسمته بموجات المؤسسات الديمقراطية في الوطن العربي بدءاً بعصر النهضة، إصلاحات محمد عبده في مصر، الورقة أهميتها في محاولة تبني "تأصيل" ما هو حاصل اليوم من تجارب ديمقراطية في العالم العربي على أنه ذو بدايات أولية تتمثل فيما يسمى بالشورى وبالإصلاحات والتنظيمات التي عرفت في عهد البايات العثمانية وخصوصاً في "تونس" و"مصر"، كما تكمن أهميتها في محاولة ربط هذه الإصلاحات والتنظيمات بالخطاب الفكري النهضوي الذي رافقها، فبرز الكواكبي ومحمد عبده وخير الدين التونسي وابن باديس، يمكن تسجيل الملاحظات التالية، على أن يتسنى لي فيما بعد مناقشتها بأكثر تفصيلاً:

١. العنوان يوحي -وهذا مايرد في الورقة أيضاً - أن "الشورى" و"الليبرالية" والديمقراطية "مراحل تنظيمية ومؤسسات مرّت بها البلدان العربية أو جزء منها، لفظ الليبرالية هنا غير محدد ويبدو أن الكاتب يشير داخل النص إلى العهد الكولونيالي "الإستعماري"، وهنا السؤال: هل الليبرالية نمط سياسي واقتصادي



ومؤسساتي مختلف عن الديمقراطية التي جاءت بعدها حسب النص؟ هذا الفصل بين الديمقراطية والليبرالية غير معقول لامن الناحية المنهجية ولا التاريخية، الليبرالية نمط إقتصادي من نتائجه المؤسسات الديمقراطية في عالم اليوم، غير أن ليبرالية العهد الكولونيالي تتميز بسيطرة نمط إقتصادي وإجتماعي وسياسي يختلف عن البلدان التي نشأت فيها وهذا النمط مرّ في بلداننا العربية بمراحل، في الأول كان فيه هدر للحقوق واغتصاب للأراضي ولكن مع إشتداد الحركة الوطنية إستطاع السياسي العربي فرض إصلاحات وانتخابات وتمثيل للأهالي، وطبعاً هناك إختلاف بين البلدان العربية في وجود النمط الليبرالي الكولونيالي، فهنا فرق بين مصر والجزائر والمغرب مثلاً، فالجزائر عرفت إستعماراً كلياً وليس إنتداباً أو وصاية، ولم يستطع الجزائريون دخول المعترك السياسي والنضالي فيها إلا بعد الحرب العالمية الثانية، إذن الشورى بالمفهوم الإسلامي والديمقراطية بخصوصياتها لكل بلد تتواجد مع النمط الليبرالي في دول مستقلة لها سيادتها وحريتها.

٢. لم أعرف المبررات المنهجية والتاريخية التي تجعل الكاتب يطلق لفظ "الشورى" على مرحلة الإصلاحات أو التنظيمات العثمانية أو في بلدان عربية كمصر وتونس، هل فقط لأن الطابع السياسي العثماني إسلامي؟ أم أن الإصلاحيين في هذه الفترة إستلهموا الشورى الإسلامية في عهدها الأول؟ ألم يكن هؤلاء الإصلاحيون السياسيون تربوا ودرسوا في أوروبا وتأثروا بذلك، بمعنى أن نتائج الليبرالية في أوروبا حاولوا تطبيق بعضها في بلدانهم من الناحية التاريخية هي متأخرة عن أوروبا وليس بها لأرأس مال ولامؤسسات إقتصادية، كما أن ذلك –أي هذا الترتيب- أن البلدان العربية بدأت تدريجياً تتخلى عن قيم الشورى وتندمج نهائياً في النظام العالمي؟، ولفظ الشورى هنا قد يوحي بتداعيات وباختلافات صورية مع الديمقراطية في حين أن مايسمى شورى هو في حقيقته مظاهر ونتائج للديمقراطية الليبرالية التي يبدأ تاريخها مع نشوء الرأسمالية والثورة الفرنسية، ولكن المفكرون العرب حاولوا إستلهم ذلك من السيرة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين –رضي الله عنهم -، فخير الدين التونسي تقريباً يدعو إلى إصلاحات رآها في فرنسا فقط يضيف على ذلك بآيات كريمة وبأحاديث شريفة، وإن كنا نرى أن هذا العهد عرف مجالس وتنظيمات ونحاول تأصيل الشورى، فيمكن ذكر كذلك على المستوى الإجتماعي داخل القبيلة والعشيرة بماعرق تقليدياً وإلى اليوم من التشاور عند شيوخ العزم وعدم إتخاذ القرارات إلا بالشورى، فهو سلوك عربي قديم ولكنه خال من

الطابع القانوني والتنظيمي، فعهد الإصلاحات العثمانية لم يستطع أن يتجاوز حالة البطش والإستبداد الذي تحدث عنه "الكواكبي"، ولقد سجّل مفكروا النهضة إعجابهم بالثورة الفرنسية في نصوصهم ورحلاتهم كـ"الطهطاوي" و"أبوراس العسكري الجزائري".

هناك تداخل منهجي بين المستوى الفكري والمستوى التاريخي فأحياناً يجري الحديث متداخلاً بين عهد الإصلاحات والفكر النهضوي وهذا الارتباط قد لا يكون متوافقاً بحكم العداء الواضح بين علماء النهضة والحكام، إذا ما استثنينا دولة "محمد علي"، إن النص النهضوي كان أكثر تقدماً من واقع الإصلاحات التي لم تستطع الوقوف في وجه الزحف الليبرالي الأوربي سواء بحكم محدوديتها أو لأنها إصلاحات فوقية تزيينية للسلطة الإستبدادية تتفاصل مع طابع إقطاعي غير منتج وغياب حركة لرأس المال، فكتابات الكواكبي وعبدو والأفغاني كانت تحاول هذا التوفيق الذي نجده أحياناً في الورقة المقدمة يتأويل الآيات والأحاديث قصد ملاءمتها لما يدعونها بالحرية وتعلم المرأة والإجتهد، ورغم الأهمية التاريخية لهذا النص النهضوي أي أنه لم يستطع أن يبدي خطاباً قوياً عقلياً إجتهدياً يتجاوز فيه هيمنة فكرة "المسبد العادل" أو يخلخل الفكر التقليدي أو يعارض مباشرة النمط الإستعماري، ففي الجزائر كانت الحركة الوطنية الليبرالية المتمثلة خصوصاً في "مصالي الحاج" أكثر شجاعة وقوة من "ابن باديس" في الدعوة إلى الإستقلال.

هذه ملاحظات أولية مادامت الورقة مسودة أولى، الورقة تشكل أهمية من الناحية التاريخية ولقد إستفدت منها أرجو أن تتاح لي فرصة مناقشتها مطولاً لاحقاً.

#### ٩-١ سمير عبد الرحمن الشميري •

إن العالم اليوم متعجم ومتشابك إلى حد كبير، يعيش حالة هلهلة واضطرابات في الجو العام والمفاهيم والمسالك والنظريات.

فالمفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما يكتب مقالة في عام ١٩٨٩م، موسومة بـ((نهاية التاريخ))، حيث يؤكد فيها انتصار القيم والأنظمة الليبرالية الرأسمالية على الأنظمة الشمولية

•• قدمت بعد انتهاء اللقاء الثاني عشر

في العالم، وهذا يمثل نهاية التاريخ وانتصارا للنموذج الغربي- الليبرالي، ولقيم الحرية والعدالة والمساواة.

أما صُموئيل هنتغتون كتب مقالة موسومة بـ ((صراع الحضارات))، حيث يستنتج فيها أن الصراع السائد اليوم ليس صراعاً اقتصادياً ولا أيديولوجياً، خاصة بعد سقوط المنظومات الاشتراكية العالمية وإنما صراعاً حضارياً، وسيكون الصراع أساساً ما بين الحضارة الغربية والشرقية وخصوصاً الإسلامية.

وبعد انتهاء الحرب الباردة يؤكد صموئيل هنتغتون أن التطور الديمقراطي في العالم سار على ثلاثة مراحل، أو حسب ما أوماً إليه بثلاث موجات للديمقراطية:-

الموجة الأولى: من ١٨٢٠م - وحتى الحرب العالمية الثانية.

الموجة الثانية: من الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين. الموجة الثالثة: تبدأ من مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي ولا زالت مستمرة.

وفي ورقة الدكتور الشويري قام بتحقيب التطور الديمقراطي في الوطن العربي بموجات ثلاث:-

(١) مرحلة الشورى.

(٢) مرحلة الليبرالية.

(٣) مرحلة الديمقراطية.

فالمرحلة الأولى تبدأ من النصف الأول من القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين.

والمرحلة الثانية تمتد من مطلع القرن العشرين إلى عقد الستينات من نفس القرن.

والمرحلة الثالثة تبدأ في تسعينات القرن العشرين.

والنقطة الجديرة بالاهتمام في هذا المقام، إننا نلمس كدحاً ذهنياً لدى الدكتور يوسف حيث حاول جاهداً بنفس أكاديمي وبروح الباحث المتمرس، أن يغوص بعمق في هذا التحقيب الزمني، راصداً خصوصيات هذا التحول والتفاعلات والتراكمات التي حدثت وأدت بالانتقال من الشورى إلى الليبرالية والديمقراطية.

وإن كان يعتقد الباحث أن ذلك التقسيم (موجات الديمقراطية)، عريض وفضفاض.

فلقد رصد د. الشويري، بشكل متناغم ومتسق الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي حدث في تركيا ومصر وسوريا والعراق والأردن والمغرب وتونس، ويقدم معلومات جلييلة لتلك الحقبة التاريخية منذ النصف الأول للقرن التاسع عشر وحتى عقد الستينات من القرن العشرين.

وأستطاع بعرضه وتحليله أن يحتفظ من بداية البحث وحتى منتهاه بقوة ورسانه وبحنكة لا تخطئه البصر والبصيرة، كاشفاً النقاب عن ما هو مستتر في هذه المرحلة التاريخية مانحاً القارئ والمتخصص جرعة من المعلومات والوقائع والأحداث التي قد تكون غائبة عند نزر من الناس، وإثراء للمعلومات والحقائق والدلالات عند رهط آخر من المثقفين والمنتورين، والذين يسعون بشغف إلى إرتشاف واختزان كل ما هو مفيد يغني ويخصب الفكر الديمقراطي العربي ويزيل غشاوة الالتباس وعُسر الفهم.

ولا أجد حرجاً في القول، أنني بداية كنت أعتقد أن السيد يوسف الشويري، سيسير بنا في خط الميكانيكية والذيلية الفكرية، هذا السبيل الذي لا يتقصد الاجتهاد والتجديد، بل يكرر بطريقة رتيبة ما سلكه الآخرون، وفي قسط أكبر منه، يكون تقليدياً، يفقد الباحث روح الاستقلال، ويتمرغ بالذيلية، التي تفقد الخصوصية والهوية إلى رقص على إيقاع الآخرين، بمنأى عن التفرد والتميز ونكهة الإبداع، وحين تعمقت في قراءة الورقة، اكتشفت أنه استطاع أن يمسك بناصية النص، ويقدم أمثلة للحراك الشوروي والليبرالي في تركيا وجملة من البلدان العربية، وأستطاع بحنكة واقتدار أن يرصد تجليات هذا الحراك بتفاصيل مقنعة ومفيدة في آن واحد.

وسيكون من المفيد في هذا السياق أن أسطر بعضاً من الملاحظات:-

١- لو أن الباحث سار بنفس المنحى البحثي والأكاديمي الذي سار عليه في بسطه لمرحلتى الشورى والليبرالية، وقام بالكشف عن تجليات المرحلة الثالثة وسبر أغوارها، لأتحفنا بجملة من المعارف ولأضفى للبحث عمقاً أشملاً، ويكون بذلك قد قام بخطوات نجبية تميظ اللثام عن هذه المرحلة، وتبعد السواتر بصورة أجلي، وهذا ما كنا نتمناه في توضيح:-

- كيف ندلف عصر الديمقراطية؟ وما هي مقومات التحول الديمقراطي، والتي لا زالت ضبابية في قسطها الأكبر، و تحبو على يديها؟

- ففاعة التحولات الديمقراطية، هم قادة ورموز المؤسسات والنهج الشمولي.. حتى صارت الديمقراطية بالنسبة لرهط منهم أداة من أدوات التكتيك السياسي وليس منهجاً أو أسلوباً حياتياً شاملاً تلتزم بتطبيقه السلطة والمعارضة.

- كيف يمكن التحول الديمقراطي في ظل ظروف اقتصادية عسيرة ومهلهلة، وتعثر ناصع في النمو ولم تستطع النخب السياسية بناء قاعدة اقتصادية وصناعية متطورة على غرار ما فعلته البرجوازية الأوروبية أبان مرحلة التحول الديمقراطي.

٢- ألاحظ أن الباحث مفتون بمرحلتى الشورى والليبرالية، وكأن لسان حاله يقول، لو أنه لم تقم ثورات شعبية وتحررية لوصلنا إلى مراتب الدول الديمقراطية الغربية، وأن ما أعاق التحول الديمقراطي هو الثورات الوطنية ضد الاستعمار.

صحيح وجدت تجارب شوروية وليبرالية في أنظمة الحكم التابعة للاستعمار، ولكنها كانت تدار من قبل الاستعمار، وتصب في خانة تمنياته، لمزيد من استرقاق الشعوب ونهبها وأكل خيراتها، تحت عباءة الديمقراطية.

فالاستعمار لم يكن صادقاً في تثبيت دعائم الديمقراطية وإنما كنوع من الإلهاء السياسي بما يخدم مقاصد الاستعمار.

والحقيقة تحتم علينا القول اليوم، أن انتشار شعارات الديمقراطية، وتحويل الديمقراطية إلى صنم ومهرجانات إعلامية ويافطات لخدمة سياسات عالمية تسعى إليها القوى الضاغطة على الصعيد العالمي، ولكسب رصيد سياسي ودعائي، بما يخدم أهدافها وتطلعاتها.. فليس من مصلحة القوى الكبرى وجود ديمقراطية حقيقية في البلدان العربية والإسلامية والنامية، لأن ذلك سيؤثر على المدى البعيد على أوراق الضغط وعلى المصالح للقوى الكبرى، التي تدأب باستمرار إلى جعل المنطقة وشعوبها تحت هيمنتها.. فهي تستخدم بانتقائية شديدة الديمقراطية ومفاداتها وتفرغها من مضمونها الحقيقي لتجعلها سوطاً مسلطاً على الخارجين عن إرادة القوى الإستكبارية، وهذا ما نشاهده اليوم من ضغط على الشعوب والنخب الحاكمة للقبول بالتسوية السلمية الظالمة التي تجحف في حق الشعب الفلسطيني البطل، وتصب بقوة لصالح إسرائيل، فمحاربة الإرهاب، والدفاع عن حقوق الإنسان، وعدم الرضا بالمساواة مع الشعوب والأنظمة الأخرى، والتدخل الفض والبعيد عن اللياقة والاحتشام في شئون الشعوب وتغيير حاكمها وقادتها

حسب الأهواء، تعابير ناصعة في لي رقبة الديمقراطية واستخدامها في غايات مشوهة تجرح المعاني الإنسانية الحميدة للديمقراطية وشعاراتها ومفرداتها اليومية.

٣- كنا نتمنى على الباحث أن يشير ولو بلمحة بصر، إلى التجارب الديمقراطية في البلدان السالفة الذكر التي كانت مرفوقة بفساد سياسي وأوضاع غير ديمقراطية، لا تميل لصالح بناء قاعدة ديمقراطية سليمة. مع إشدتنا بهذه الفعاليات والمناشط الديمقراطية والتي تشكل دافعاً لنمو وتأسيس حركة مدنية ضاغطة.

وغني عن البيان القول، أن المؤسسات الليبرالية التي تشكلت لم تأت متساوقة مع حركة مدنية عربية ضاغطة، بل تأسست هذه الخطوات الليبرالية الديمقراطية لتلبية مصالح الاستعمار، والقوى الاجتماعية الملتصقة به، والعناصر الوافدة إلى هذه البلدان والتي وجدت نفسها في تصادم مع سكان البلدان المستعمرة.

والتجارب الديمقراطية الناشئة اليوم، أقيمت استجابة للوضع العالمي العام، وبإشارات من الدول القوية، فبنيت المؤسسات الديمقراطية والانتخابات حسب تطلعات القوى المسيطرة، وليس حسب تطلعات الشعوب، وبذلك ولدت تجارب الديمقراطيات الناشئة شوهاء وقابلة للوآد إذا ما خرجت عن اللعبة والمقاصد التي وجدت من أجلها... مع الأحد بعين الاعتبار أن هناك تجارب ديمقراطية فنية يشار إليها بالبنان.

٤- أشعر أنه ألتبس على الباحث- مفهوم مقاومة الاستعمار- من أجل الاستقلال، ليجعله مفهوماً ديمقراطياً ومدنياً ضاغطاً، لتأسيس ديمقراطية عربية في هذه البلدان، وهذا ما حاول إقناعنا به الباحث في بسطه للحركات التحررية مثل: الحركة العرابية في مصر، والنضالات الوطنية لسعد زغلول، وغيره من الشخصيات والحركات الوطنية العربية، حيث صور هذا المسار التحرري على أنه مساراً ديمقراطياً أو على طريق الديمقراطية...

وأعتقد أن مثل هذا الطرح يجافي الحقيقة، وتحمل هذه الحركات التي حدثت في البلدان العربية فوق ما تحتمل، لأن مهمات هذه الحركات كانت مهمات تحررية وليست ديمقراطية.

٥- أرى أن التحقيب لمرحلتى الشورى والليبرالية- تحقيب يحتاج إلى إعادة نظر،

حيث كان من الأصوب حذف مرحلة الشورى والاكتفاء فقط بمرحلة الليبرالية، لأن الشورى حاضرة في كل زمان ومكان، وهي مبدأ إسلامي قد نص عليه القرآن الكريم في سورة (آل

عمران)، ((وشاورهم في الأمر))، وسورة (الشورى)، ((وأمرهم شورى بينهم))، وتمثلها النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ومن ثم الخلفاء الراشدون، والحكام العادلون، والشورى حاضرة في كل نظام اجتماعي، ولكن تختلف درجة المشاركة في الشورى من مرحلة إلى أخرى ومن حاكم إلى آخر..

ولذلك أتقاطع مع الباحث الذي ألقها بظروف القرن التاسع عشر الميلادي، وكأنها ولدت في ذلك الزمان.